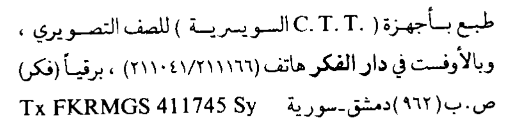
مطاع الطرابيشي

في منهج تحقيق المخطوطات

دار الفكر

الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م




طبع بأجهزة (C. T. T. السويسرية) للصف التصويري ،
وبالأوفست في **دار الفكر** هاتف (٢١١١١٦٦/٢١١٠٤١) ، برقياً (فكر)
ص.ب (٩٦٢) دمشق-سورية Tx FKRMGS 411745 Sy

بسم الله الرحمن الرحيم

في

منهج تحقيق المخطوطات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

هـذا بحثٌ في جوانب من منهج نقـد النصوص سبق أن ظهر في مجلـة مجمع اللغة العربية بدمشق ، في الجزء الثاني من المجلد الثامن والخمسين ، قدّمتُ به بين يدي تعليقاتٍ لي على تحقيق الطبعة الجديدة من سير أعلام النبلاء للـذهبي ، ثم رأيت في نشره مفرداً زيادةً في الفائدة . وقد لقي بحمد الله من عناية الأساتـذة الأجلاّء في المجمع ماجعله منذ اللحظات الأولى محور نقاشٍ تركّز حول ماسمّيناه في بحثنا « إصلاح غلط المؤلف » فخرج على صفحات المجلة مشفوعـاً بتعليقٍ قيّم للأستـاذ الـدكتور شـاكر الفحـام ذهب فيـه إلى منع المسـاس بنصّ المـؤلف مهما كانت الأسباب والمبرّرات ، وهو قولٌ نؤثر إرجاء مناقشتـه حتى تبلغ تعليقـاتنـا على السِيَر غـايتهـا . وإلى أن يـأذن الله بـالتمام أتعجّل بهـذه الفِصْلـة إلىٰ أنصـار التراث ومُحبّيــه ممّن لم تبلغهم نُسـخ المجلــة ، شــاكراً لمجمـع دمشـق ودار الفكر حفاوتها بهذا العمل وسعيها في نشره ، والحمد لله بنعمته تتمّ الصالحات .

دمشق في ١ / ذي القعدة / ١٤٠٣ هـ

الموافـــق ٩ / آب / ١٩٨٣ م

مطاع الطرابيشي

في
منهج تحقيق المخطوطات

١ - عرض تاريخي

سبق إلى هذا البحث فيما علمتُ :

أ - نفر من العلماء والباحثين ؛ صدرتْ عنهم كتبٌ متداولة بهذا الشأن ؛ منهم : المستشرق الألماني برغستراسر ، والأستاذ عبد السلام محمد هارون ، والدكاترة : صلاح الدين المنجّد ، ونوري حمّودي القيسي ، وسامي مكي العاني .

ب - وآخرون كانت لهم مشاركة في هذا المجال - بالمقالات ، أو بالمحاضرات ، أو بمعالجة البحث في مقدّمات بعض الكتب ، أو في فصولٍ منها - منهم الأساتذة والدكاترة :

إبراهيم بيومي مدكور ، ومحمود محمد شاكر ، ومحمد مندور ، ومصطفى جواد ، وشوقي ضيف ، وبنت الشاطئ ، وفرانز روزنثال ، وشكري فيصل ، وأحمد مطلوب ، وحسين علي محفوظ ،

ونوري حمودي القيسي ، وهلال ناجي ، وبشار عوّاد معروف ، ومحمد حمدي البكري ، وسليمان قطاية ، وأحمد سعيدان .

ج ـ ولا بدّ أيضاً من الإشارة إلى البيان الصادر عن (لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه) التي اجتمعتْ في بغداد ـ بدعوةٍ من معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ؛ بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ـ في المدة الواقعة بين ٢٠ ـ ٢٩ / ٥ / ١٩٨٠ م وإلى المحاضرات القيّمة التي أُلقيتْ في الدورة التدريبية الخامسة لمبعوثي الدول العربية لدراسة شؤون المخطوطات ـ والتي انعقدت كذلك في بغداد من ٥ / ٤ / ١٩٨٠ حتى ٣ / ٧ / ١٩٨٠ م ـ فشارك فيها فريق من الأساتذة والدكاترة المذكورين آنفاً[1] .

د ـ وإن بحثي في هذه المقدمة مقصورٌ على جوانب من منهج التحقيق ؛ دون استيعاب المنهج بكامله . كما أنه يدور في الوقت نفسه

---

(١) صدرت محاضرات الدورة التدريبية الخامسة مطبوعةً على الآلة الكاتبة وبالتصوير . وانظر بخاصةٍ محاضرة الدكتور أحمد مطلوب (ص : ٤ ـ ٧) ففيها عرض تاريخي مفصَّل . وكذلك مقدمة الدكتور محمد حمدي البكري لمحاضرات برغستراسر في (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) ص : ١١ ـ ١٣ .

حول كتبٍ بأعيانها ؛ تقع في زمرة الكتب التاريخية الحديثية ؛ وبخاصةٍ في علم الرجال وفنّ التراجم(☆) .

٢ ـ التحقيق في اللغة والاصطلاح

قال الزمخشري في أساس البلاغة :

« حَقّقتُ الأمرَ وأحققتُه : كنتُ على يقينٍ منه . وحَقَقْتُ الخبرَ فأنا أحُقُّه : وقفتُ على حقيقته . ويقول الرجل لأصحابه إذا بلغهم خبرٌ فلم يستيقنوهُ : أنا أَحُقٌّ لكم هذا الخبرَ ، أي أعلمه لكم وأعرف حقيقته » .

وعلى ذلك فالتحقيق في اللغة هو العلم بالشيء ، ومعرفةُ حقيقته على وجه اليقين ، ومن هنا أشفقَ نفرٌ من أفاضل المشتغلين بنشر التراث من التعبير بهذا اللفظ عن أعمالهم في نقد النصوص ونشرها ، فأشار بعضهم بكلمة « صحّحه » ، وآثر آخرون « قرأه » أو « عارضه بأصوله » أو « اعتنى به » ، من أمثال هذه العبارات التي تتصف بروح العلم والاقتصاد في الدعوى . على أن لفظ « التحقيق » قد شاع

(☆) يطيب لي بهذه المناسبة أن أذكر بالجميل الأخ الأستاذ محمد مطيع الحافظ ؛ فقد تكرّم فأعارني ـ من خاصة كتبه ـ كتباً ومحاضرات قيمة أفدتُ منها في هذا البحث ، فله الشكر الجزيل .

٥ ـ إصلاح غلط المؤلف

إن عمل أيٍّ من المؤلفين لا يخلو من أن يخالطه بعض الوهم أو السهو[٥] ، ومن واجب المحقّق التنبُّه إلى أغلاط المؤلف والتنبيه إليها .

لكنّ الإشكال في هذا السؤال : هل يجوز للمحقِّق تغيير النصّ المغلوط أو لا ؟ الحقُّ أن المسألة خلافية قديمة ؛ أثارها المُحدِّثون فلم ينتهوا فيها إلى رأيٍ جامع ، لكنهم مع ذلك ذكروا قواعد دقيقة في هذا الباب ، سأعرضها من خلال البحث :

أ ـ قال القاضي عياض : « الذي استمرّ عليه عملُ أكثر الأشياخ نقلُ الرواية كما وصلتْ إليهم وسمعوها ، ولا يُغيّرونها في كتبهم ، حتى أطردوا ذلك في كلماتٍ من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المُجْمَع عليها ، ولم يجئ في الشاذّ من ذلك في الموطّأ والصحيحين وغيرها ، حمايةً للباب . لكنّ أهل المعرفة منهم يُنبهون على خطئها عند السماع والقراءة ، وفي حواشي الكتب ، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم . ومنهم مَن يجسرُ على الإصلاح ... وحمايةُ

---

(٥) وبناء على ذلك لا يصح ربط الصحة والسلامة بنص المؤلف دائماً ؛ كما قد توحي به عبارات بعض الفضلاء المذكورين آنفاً .

بـاب الإصـلاح والتغيير أولى ؛ لئـلا يجسر على ذلـك مَن لا يُحسن ويتسلّط عليه مَن لا يعلم »[٦] .

ب ـ وقـال ابن الصـلاح : « إذا وقـع في روايتـه لحنٌ أو تحريف فقـد اختلفوا : فمنهم مَن كان يرى أنـه يرويـه على الخطـأ كما سمعـه ، وذهب إلى ذلـك من التـابعين : محمـد بن سِيرين ، وأبـو مَعْمَر عبـد الله بن سَخْبَرة ؛ وهذا غلوّ في مذهب اتباع اللفظ ، والمنع من الرواية بـالمعنى . ومنهم مَن رأى تغييره وإصـلاحـه وروايتـه على الصـواب ، روينا ذلك عن : الأوزاعي ، وابن المبارك ، وغيرهمـا ، وهو مـذهب المحصّلين والعلماء من المحدّثين ... وأما إصلاح ذلـك وتغييره في كتـابـه وأصله فالصواب تركـه ، وتقريرُ مـا وقع في الأصل على مـا هو عليـه ؛ مع التضبيب عليه وبيان الصواب خارجاً في الحاشية ، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة »[٧] .

ج ـ قلت : ويتبين ممـا سلف أن المحـدّثين قـد فرَّقـوا في إصـلاح الغلط مابين تصحيح الرواية في أثناء القراءة والسماع وبين تغيير متون الكتب ، وأنهم حين تسـامحـوا في الجـانب الشفهي تشـدَّدوا في الآخر الكتابي ؛ حذراً من خطر التلاعب بالمتون بدعوى إصلاح الغلط .

---

(٦) الإلماع ١٨٥ ـ ١٨٦ ، وعنه ابن الصلاح في المقدمة (ط دمشق) ١٠٧ ، وابن كثير في الباعث الحثيث (ط الثانية) ١٤٥ .

(٧) مقدمة ابن الصلاح (ط دمشق) ص ١٠٨ .

إذن هل انتهى البحث بسدّ باب التغيير وانتهى الأمر ؟

الجواب : إن البحث لّما ينتهِ ، فإنّ في الإصلاح مُتَّسعاً من القول ؛ لكنّ مسالكه لطيفة بل حَرِجَةٌ أحياناً ؛ وسيأتي بيانها .

د ـ لا بدّ قبل الإصلاح بتغيير النصّ المغلوط من انتفاء الشبهة وظهور الخطأ واضحاً كالشمس ، ومن خير ما يُستشهد به في هذا المجال قول ابن الصلاح في المقدمة[٨] .

« وكثيراً ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأ ـ وربما غيّروه صواباً ـ ذا وَجهٍ صحيح وإنْ خفيَ واستُغْرِب ؛ لا سيّما فيما يعدّونه خطأ من جهة العربية ، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعّبها » .

قلتُ : ويلحق بذلك ما قد يبدو غلطاً في رسم بعض الآيات من القرآن الكريم ، وعند التحقيق يتبيّن أن لها وجوهاً في علم القراءات ، أو أن المؤلف أوردها نصاً لقراءةٍ شاذة . وكذلك أنواع أخرى من الأخطاء لا ينفرد بها مؤلفٌ بعينه ، وإنما تمثّل ظاهرة مشتركة لدى مجموعة من المؤلفين ؛ والمثالُ على ذلك ما عُرف باسم « لغة المحدّثين » ؛ قال أبو عُبيد[٩] :

---

(٨) مقدمة ابن الصلاح (ط دمشق) ١٠٨ .

(٩) الكفاية للخطيب البغدادي ٢٨٠ .

« لأهل الحديث لغة ، ولأهل العربية لغة . ولغةُ أهل العربية أَقْيَسُ ، ولا تجدُ بُدّاً من اتباع لغة أهل الحديث من أجل السماع » .

هـ ـ ثم إنه يجب التفريق في إصلاح الخطأ ما بين اختيار المؤلف وسهوه ، فقد يكون إثبات الرواية بخطئها من اختيار المؤلف ؛ وهو المنهج الذي سار عليه جمهرة المحدِّثين كما مرَّ آنفاً . وقد ظهر أن ابن عساكر كان من أنصار هذا المنهج ؛ إذ ينقل في التاريخ ما في أصوله بخطئه ، ويكتفي أحياناً برسم « ضبّة » فوق الخطأ ، وأحياناً يُرفقها ببيان الصواب بعد انتهاء الخبر . فهذا ما يفرض على المحقق متابعته في منهجه ، وترك الخطأ مع التنبيه إلى الصواب في الحاشية .

و ـ ثم يجب التفريق أيضاً ما بين كون المؤلف مُنشئاً للنصّ من ذات نفسه أو راوياً له عن غيره . فإذا كان النصّ المحقَّق شعراً بخط الشاعر نفسه ، أونثراً فنّياً من صنع الكاتب نفسه ، ففي هذه الحالة يجب إثبات غلط الشاعر أو الأديب كما هو ولو كان سهواً منه أو لحناً أو وهماً ، لأن الأمانة العلمية تقتضي إبراز الآثار الفنية كما خرجتْ من أيدي صانعيها ؛ بأفكارها وألفاظها ورسمها ؛ فالنقاد والدارسون بحاجةٍ إلى الاطلاع على الخطأ والصواب معاً في تلك الأعمال .

ز ـ وقد يتساءل المرء بعد هذا : ما الذي بقي بعد كل هذه القيود لإباحة التغيير ؟ الحقّ أن ماسبق ذكرُه كافٍ لإقناعنا بأن ترك

الخطأ في المتن على حاله ؛ مع التنبيه إليه في الحاشية ؛ أيسرُ كلفةً من احتمال تبعات تغييره . لكنّ التغيير مع ذلك قد يبدو مُتعيّناً في بعض الأحيان ، وقد يبدو سهلاً ميسوراً أحياناً أخرى .

ح - يجب التغيير حين يقع الغلط في رسم الآيات القرآنية الكريمة . وإذا كان فريقٌ من علماء السلف قد ارتضوا ترك بعض الخطأ في كلماتٍ من القرآن فذلك لأسبابٍ لم تعد مُقنعة ، ولا بدّ من وضع الشواهد القرآنية في نصابها الصحيح .

ط - وقد يُصبح التغيير سهلاً ميسوراً حين يجد المحقّق نظائر للنصّ المغلوط الذي يُعالجه قد وردتْ على الصواب في الكتاب نفسه أو خارجه ؛ فذلك أدعى إلى اطمئنان المحقّق وثقته بتصحيحه ؛ قال القاضي عياض(١٠) :

« وأحسنُ ما يُعْتَمَدُ عليهُ في الإصلاح أن تَرِدَ تلك اللفظة المُغيَّرة صواباً في أحاديث أخرى ، فإنّ ذاكرها على الصواب في الحديث أمنَ أن يقول عن النبي ﷺ مالم يقل » .

قلتُ : وقد وقع لي شيء من ذلك في تاريخ ابن عساكر ؛ إذ وجدته يُعيد الخبر الواحد أحياناً - بإسناده ومتنه - في أكثر من موضع ، فأفدتُ من المقارنة تصحيحاً لبعض الأسانيد وبعض المتون .

(١٠) الإلماع ١٨٧ ، وعنه ابن الصلاح في المقدمة (ط دمشق) ١٠٩ .

ي ـ ومما يمهّد السبيل إلى تصحيح النص ، بل قد يدفع إليه ، أن يكون المؤلف راوياً للمتون أو مُلخّصاً للأسفار ، فيقع الخطأ في بعض نقله ، والوهمُ في بعض تلخيصه ، على حين يكون الصواب ثابتاً في المصدر المنقول منه ، أو واضحاً في الكتاب الملخَّص . وقد رأيتُ شيئاً من ذلك في تاريخ ابن عساكر ، ثم في ملخّصه بخط ابن منظور ، إذ وهم مرةً ـ بسبب السرعة في القراءة كما يبدو ـ فاختلطت عليه تعليقات ابن عساكر بالنصوص المنقولة[11] . وهذه الأخطاء لا تخلو

---

(١١) في المجلدة الأولى من تاريخ دمشق (ص ٢٠١ / س ٤ وما بعده) : عن أبي هريرة ـ في قول الله تبارك وتعالى ﴿ إلى ربوةٍ ذات قَرارٍ ومَعين ﴾ ـ قال : هي الرملة من فلسطين . ثم عقّبَ ابن عساكر على الحديث بقوله : وقيل إنها بيت المقدس ؛ وساق خبراً في ذلك عن قتادة . وقيل إنها الإسكندرية ؛ وساق خبراً عن زيد بن أسلم . وقيل إنها مصر ؛ وساق خبراً عن وهب بن منبّه . وقيل إنها الكوفة ؛ وساق خبراً عن محمد بن مسلم .
وفي الجزء الأول من مختصر ابن منظور (ل ٢٣ / ب ، السطر الثاني) : قال أبو هريرة : ﴿ ربوة ذات قَرارٍ ومَعين ﴾ هي الرملة من فلسطين ، وقيل إنها بيت المقدس . وقال قتادة : وقيل إنها الإسكندرية . وعن زيد بن أسلم ؛ وقيل إنها مصر . وعن وهب بن منبّه ؛ وقيل إنها الكوفة .
وكذلك يتبيّن كيف انقلبت الأخبار في مختصر ابن منظور ؛ إذ ظنّ « وقيل .. » في كل مرة أنها من كلام صاحب الحديث ، وفاتَهُ أنها من كلام ابن عساكر يمهّد به للرواية التالية .

منها الكتب التاريخية بعامة ، وهي في الموسوعات الكبيرة أكثر ظهوراً بسبب ضخامة الكتاب والسرعة في تأليفه .

فمن الأمانة العلمية هنا أن تُرَدَّ العبارة إلى حاقّ رسمها وفقاً لما في الأصل ، على أن توضع بين حاصرتين ؛ تمييزاً لها من سائر كلام المصنِّف : مع التنبيه إلى ما كان من خطئه في الحاشية .

وقد كان هذا اختيار علماء السلف كما يظهر في أحوالٍ قريبةٍ مما ذكرنا ؛ فقد نقل ابنُ الصلاح في المقدمة[١٢] عن الخطيب البغدادي أنه « روى عن أبي عُمر بن مهدي ، عن القاضي المحاملي بإسناده ، عن عروة ، عن عَمْرة بنت عبد الرحمن ، تعني عن عائشة ، أنها قالت : كان رسول الله ﷺ يُدني إليّ رأسه فأُرَجِّلهُ » .

قال الخطيب : كان في أصل ابن مهدي « عن عَمْرة أنها قالت : كان رسول الله ﷺ يُدني إليّ رأسه » فألحقنا فيه ذكر عائشة إذ لم يكن منه بدّ ، وعلمنا أن المحاملي كذلك رواه ، وإنّما سقط من كتاب شيخنا أبي عُمر . وقلنا فيه : « تعني عن عائشة » رضي الله عنها ، لأجل أن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك . وهكذا رأيتُ غير واحدٍ من شيوخنا يفعل في مثل هذا » .

---

(١٢) مقدمة ابن الصلاح (ط دمشق) ١١٠ .

قلت : وكلمة « يعني » في عُرف المحدّثين قديماً بمنزلة وضع الزيادة بين حاصرتين في عُرفنا اليوم .

يا ـ ويلحق في الحكم بالإصلاح كلّ أنواع السهو الظاهر من المؤلّف ؛ كإسقاط حرف أو كلمة أو جملةٍ أحياناً ، والعكس من ذلك كتكرار حرف جرّ مثلاً ، أو إعادة كلمة أو جملةٍ ؛ فهذا كلّه مما يجب تقويمه بحذف المكرّر أو بزيادة الناقص ووضعه ما بين حاصرتين لتمييزه ، مع التنبيه في الحاشية إلى ما كان في الأصل .

يب ـ إصلاح اللحن الفاحش : سبق أن أشرنا إلى ما يسمّى « لغة المحدّثين »[١٣] وما يعتورها من الخطأ أحياناً بسبب الالتزام بالرواية عن الأشياخ كما وردتْ ؛ وفيهم مَن كان يلحن حتى قال الإمام أبو عبد الرحمن النَّسائي[١٤] : « لا يُعاب اللحنُ على المحدِّثين » .

وقد كان بعض المتشدّدين من أَهل الحديث يرى الالتزام بالرواية مع اللحن ؛ رُوي عن أبي مَعْمَر أنه قال[١٥] : « إني لأسمع الحديث لحناً فألحنُ اتباعاً لما سمعتُ » . لكنّ الكثرة الكاثرة من المحدّثين ارتأتْ غير ذلك ؛ ذكر ابنُ عبد البَرّ عن علي بن الحسن أنه

---

(١٣) انظر ما مضى : ص ١٤ ـ ١٥

(١٤) كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (ط الهند) : ص ٣٥ ، وعنه الخطيب البغدادي في الكفاية ٢٨٦ .

(١٥) جامع بيان العلم (ط السلفية) : ج ١ / ص ٩٨ .

قال[١٦] : « قلتُ لابن المبارك : يكون في الحديث لحنٌ أُقَوِّمُه ؟ قال : نعم ، لأن القوم لم يكونوا يلحنون ، اللحن منّا » . ويبدو أن القول الفصل في هذه المسألة جاء على لسان الإمام النَّسائي إذ سُئل عن اللحن في الحديث فقال[١٧] : « إنْ كان شيئاً تقوله العرب - وإنْ كان في غير لغة قريش - فلا يُغيَّر ؛ لأن النبي ﷺ كان يُكلّم الناس بلسانهم . وإنْ كان مالا يوجد في كلام العرب فرسول الله ﷺ لا يلحن » . أما الإمام أحمد فكان يُصلح اللحن الفاحش فحسب ؛ قال عبد الله بن أحمد بن حنبل[١٨] : « كان إذا مرَّ بأبي لحنٌ فاحشٌ غيّره ، وإذا كان لحناً سهلاً تركه ، وقال : كذا قال الشيخ » .

قلت : وكثيراً مانلحظ في الكتب الحديثية والتاريخية ظاهرة الخطأ في المرفوعات والمنصوبات تتردد باستمرار ، وكذا الخطأ في رواية الشعر بما يُفسد وزنه ، كما ورد في تاريخ ابن عساكر نقلاً عن سنن البيهقي[١٩] ، في رواية رجز عبد الله بن رواحة بهذا الشكل :

---

(١٦) المصدر السابق : ج ١ / ٩٧ .

(١٧) الإلماع للقاضي عياض : ١٨٣ .

(١٨) الكفاية للخطيب البغدادي : ٢٨٧ .

(١٩) انظر تاريخ ابن عساكر (ط المجمع بدمشق) : جزء « عبد الله بن جابر - عبد الله بن زيد » ص ٣٢٨ / س ١٧ ، وسنن البيهقي ١٠ / ٢٢٨ .

نحن قاتلناكم على تأويلهِ
كما قاتلناكم على تنزيلهِ

والصواب : « قتلناكم » في المرتين . فمن المستحسن - بناء على ما سبق - تنقية الكتب المحقّقة من شوائب اللحن ، وبخاصة هذه الأخطاء ، ولا مانع من الإشارة إلى ذلك في الحواشي .

يج - وقد يكتفي بعض المؤلفين - في الكتب التاريخية والملخّصات - برسم كلمة أو عبارة مبهمة ؛ كما وردتْ في المصدر المنقول منه أو في الكتاب الملخَّص ؛ يرسمونها رسماً غير مُبين . وقد صادفتُ شيئاً من ذلك في تاريخ ابن عساكر وسِيَر الذهبي ؛ بالمقارنة بينهما وبين مصادرهما . كما رأيتُ ذلك أيضاً في مختصر ابن منظور لتاريخ ابن عساكر ؛ إذ كان لا يكتفي أحياناً بترك النقط ، بل ربما رسم الكلمة المبهمة رسماً ناقصاً ، وقد يترك مكانها بياضاً .

ففي هذه الحالة نشعر وكأن المؤلف - بدافع العجلة لإنجاز كتابٍ ضخم - ألقى عن كاهله عبء تحقيق النصّ وإصلاحه ، فترك ذلك لمن بعده . وهذا ما يوجب على المحقّق أن يستدرك ما أَخَلَّ به المؤلف ؛ وذلك بملاحقة النصّ في المصدر الأصليّ ، أو بمتابعة البحث في المصادر الأخرى ؛ للوصول إلى الوجه الصحيح ، وإثباته في محلّه بحيث تنتظم العبارة وتعود إلى حاقّ رسمها .

يـد ـ وليس أجمـل من أن نختم هـذا البـاب بكلمـة الحـافـظ ابن عساكر ؛ في مقدمته لتاريخه الكبير ؛ قال[٢٠] :

« فَمنْ وقفَ فيـه على تقصيرٍ أو خلـل ، أو عثر فيـه على تغييرٍ أو زَلَل ، فليعـذر أخـاه في ذلـك مُتطـوِّلاً ، ولْيُصلحْ منـه مـا يحتـاج إلى إصلاحٍ مُتفضِّلاً ، فالتقصير من الأوصاف البشرية ، وليست الإحاطـة بالعلم إلا لبارئ البريّة » .

هذه الوَصاة الطيّبة من أبي القاسم بن عساكر ، وما اشتملتْ عليه من الإذن بالإصلاح والدعوة إليه ، يصح اعتبارهـا مثـالاً يُحتـذى في الباب كلّه ؛ إذ جعلت الأمـانـة في نشر العلم حظـاً مشتركاً بين المصنّف والمحقّق . فمن شاء أن يحمل الأمانة فليحتملْ مشقـاتهـا أولاً ، ثم ليحتملْ تبعاتهـا آخراً ، نسـألُ الله أن يجعلنـا من الـذين هم لأمـانـاتهم وعهـدهم راعون .

٦ ـ شرح النصّ المحقَّق

لا بـدّ أولاً من استبعـاد الرأي القـائل : « إن الغـايـة من تحقيـق الكتـاب هي تقـديم نصّ صحيح ، ولـذلـك يجب أن يُعنى بـاختـلاف

---

(٢٠) تاريخ مدينة دمشق ـ المجلدة الأولى : ص ٥ .

روايات النُسخ ، وأن يُثبت ماصحّ منها ، وأن يوجز في التعليق كيلا يُثقل النص بتعليقاتٍ طوال »[٢١] .

فالنص الصحيح قد لا يبدو صحيحاً من غير توضيح ، والخشية من إثقال النص لا معنى لها حين تكون ذريعةً للتهرّب من مواجهة المشكلات ، والاحتجاج بأن الكتاب واسع لا يحتاج إلى زيادة سعة[٢٢] مردود أيضاً بعمل شيخَيْ المحققين العرب في عصرنا الأستاذ أحمد محمد شاكر رحمه الله وأخيه الأستاذ محمود محمد شاكر مدّ الله في عمره ، في تفسير الطبري ومسند أحمد ، وهما ماهما . ولا مراء في أن إخراج النص مجرّداً من التعليقات والشروح لم يعد أمراً مقبولاً بعد ماظهر خطؤه ، وأقرّتْ نُخبة المحققين اليوم أن « توضيح النص وضبطه » من المقاصد الأساسية للتحقيق[٢٣] .

ولا أودّ أن أكرّر هنا ماذكره المعنيّون بشؤون التحقيق تحت عنوان « التعليق على النص » فلذلك مكانُه من البحث[٢٤] . إنما

---

(٢١) تاريخ مدينة دمشق ـ المجلدة الأولى : المقدّمة (ص ٤٨) .

(٢٢) من مقدّمة المجلدة الأولى (ص ٤٩) .

(٢٣) انظر مقدمة الدكتور شكري فيصل لخريدة القصر (قسم شعراء الشام ـ الجزء الثالث) : ص ٢٠ ـ ٢٦ ، ثم انظر تقرير لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (إصدار وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد ٢٠ ـ ٢٩ / ٥ / ١٩٨٠ م) : ص ٦ .

(٢٤) انظر فقرة « الحواشي والتعليقات » ص ٦٥

الغرضُ الحـديث عن « شرح النصّ » في قـواعـد التحقيـق وجهـود المحقّقين .

قد يبدو العمل في شرح النص لأول وهلة تجاوزاً لواجبات المحقِّق أو ضرباً من المشاركة للمؤلف في عمله ، لكنّه عند إمعان النظر امتـداد للتحقيق وتتمة له ؛ وهذا البيان :

أ ـ قـال عبـد السلام هـارون في أثنـاء الحـديث عن التعليق على النص[٢٥] :

ويقتضي التعليق أيضاً التعريف بالأعلام الغامضـة أو المشتبهـة ، وكذلك بـالبلـدان التي تحتـاج إلى تحقيقٍ لفظي أو بلـداني . ويقتضي أيضاً توضيح الإشارات التاريخية والأدبية والدينية وغيرها » .

قلت : وهذه ألوان من الشروح ؛ لا ريب في ذلك .

ب ـ أما أستاذنا الدكتور شكري فيصل فقد كان ظـاهر الميل إلى هذا الأمر حين قال[٢٦] :

« فمن الخير إذن أن يتـولّى محققـو النصـوص بـالـذات عمليـات الشروح الأولى لهـا ، لكي تصبـح جـاهـزةً للبحث الأدبي الصرف ؛ أو

(٢٥) تحقيق النصوص ونشرها (الطبعة الأولى) : ص ٦٤ .

(٢٦) مقدمة الخريدة (قسم شعراء الشام ـ الجزء الثالث) : ص ٢٥ « بتصرف يسير » .

للبحث التاريخي الصرف ، أو لهما معاً » . فأوضح بصريح العبارة أن هذه الشروح من مكمّلات العمل في نشر النصوص .

ج - ثم جاءت لجنة وضع مشروع أُسس تحقيق التراث ، فأقرّتْ - في باب التعليق على النصّ - أن على المحقق[٢٧] : « تعليل القراءة عند الترجيح ، وأن يُعرّف من الأعلام والمواضع وما في حكمها مايحتاج إلى تعريف ، وأن يُعلّق على الحديث بما يُفيد إظهار درجته وتحديد مرتبته » .

د - أما برغستراسر فقد تحدّث عن حواشي الشعر بخاصة ؛ فقال[٢٨] :

« واختلف العلماء في لزوم نشر حواشي الشعر . فمنهم مَن ذهب إلى أنه لا فائدة من ذلك ؛ لأن أكثرها معروف . ومنهم مَن ذهب إلى غير ذلك ، حتى إن بعضهم لم يكتفِ بما وجده من الحواشي ، بل استعان بكتب النحو واللغة والأدب ، فجمع كلّ ماوجده فيها من شرح الأبيات أو عباراتها . وهذه الطريقة محمودة .. إلا أن حجم الكتاب يصير كبيراً ، والأحسن اختيار ماله قيمة من الهوامش » .

قلت : أوَليس كلّ ماسلف ذكره : من تعليل القراءة ، وتعريف

(٢٧) قرارات اللجنة : ص ١٢ - ١٣ « باختصار » .

(٢٨) محاضرات برغستراسر : ص ١١١ - ١١٢ « باختصار » .

المبهم ، وتوضيح الإشارة ، وتخريج الحديث ، وإثبات شرح الشعر ، شرحاً للنصوص ؟ هذا من الجانب النظري ، أما من الجانب العملي فإننا ننظر في أعمال أئمّة المحقّقين اليوم فنجد أن الشرح في أعمالهم قرين التحقيق ، حتى لقد اقتصر أحمد محمد شاكر رحمه الله على تسمية عمله في مسند أحمد بن حنبل شرحاً .

وكذلك نرى أن شرح النصوص من تمام عمل المحقّق ، وهو بحكم مُعاناته للنص وإلفه لمادّة الكتاب أجدر الناس بشرح ما استغلق من عبارته وإيضاح ما غمض من معانيه ، لكنه مع ذلك ليس أمراً مطلقاً ، وإنما هو رهن شروط تحدّد خصائصه :

إنه منوط قبل كل شيء بتمكّن المحقّق في علمه وأصالته في عمله ، فليس كلُّ الشُّراح بمستوى واحد من الكفاية والخبرة ، ولا يُكلّف الله نفساً إلا وُسعها ، فقد يُجزئ من بعضهم أحياناً ذكر الرواية كما وردتْ من غير تعليق ، وقد لا نقنع من بعض المحقّقين الكبار إلا بحلّ أعقد المشكلات .

ثم إن الشرح شرحان : مُوْجَز ومُسْهَب ، وخير الشرح ما كان تكملةً لعمل المحقّق في أداء النصّ وإيضاحه . أما الشرح الآخر الذي يبدأ فيه الشارح من حيث انتهى المصنّف ؛ ليتوسّع في بسط المعاني وتقليب وجوه الكلام فمحلُّه كتب خاصة بالشروح .

ولا بدّ أيضاً من تحقيق التوازن في التعليق على النصّ ، فلا يطغى التوضيح على التصحيح ، ولا يستحيل كتاب التاريخ مثلاً مُسْنَداً في الحديث ، فإن لكل كتابٍ بناءً خاصاً وكياناً مستقلاً ، وخير التحقيق ماالتقى فيه عمل المصنّف والمحقّق في جهدٍ متكامل وتواصل وثيق لرفع قواعد البناء العلمي القويم .

والآن ، بعد كل مامضى من الحديث عن آفاق التحقيق الرحيبة ، قد نعود إلى السؤال المطروح آنفاً[٢٩] : هل للتحقيق غايةٌ تقف مَدَّهُ عند حدٍّ محدود ؟ فيتراءى لنا الجواب حاضراً : هل للإتقان غايةٌ أو حدود ؟!

٧ - التحقيق والرواية

إن مايُسمّى اليوم تحقيقاً ليس إلا استمراراً للرواية القديمة في ثوبٍ جديد ، وقد يبدو هذا الأمر من الوضوح بدرجةٍ لايحتاج معها إلى دليلٍ أو برهان .

صحيح أن التلقي فيه مبنيّ على « الوجادة » - وهي أن يجد المرء حديثاً أو كتاباً بخط شخصٍ بإسناده - والوجادة ليست من باب الرواية ، وإنما هي حكاية عمّا وجده في الكتاب . لكنّ العمل بها مع

---

(٢٩) انظر مامضى (ص ١٠)

ذلك معروف منذ أمدٍ بعيد ؛ قال ابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٢ هـ - أي منذ سبعمائة وستين سنة[٣٠] - :

« وقطع بعض المحقّقين من أصحابه - يعني الشافعي - بوجوب العمل بها - يعني الوجادة - عند حصول الثقة به . وهذا هو الذي لا يتّجه غيره في الأعصار المتأخرة ، لتعذّر شروط الرواية في هذا الزمان » .

قال ابن كثير مُعقّباً : « يعني فلم يبق إلا مجرَّد وِجادات » .

قلت : ولعل شيوع السماع بالإفادة عند المحدِّثين[٣١] ، وهو أن يسمع المفيد الأصول ، ويكتبها بخط يده ويضبطها ويقابلها ، ثم يبذلها للمستفيد الذي كان سماعه - بسبب صغر السنّ في معظم الأحيان - خِلْواً من كتاب ، وبذلك يكبر المستفيد وقد حاز الأسانيد العالية وتفرّد برواية الدواوين الحديثية الضخمة . لعل في شيوع هذا اللون من السماع منذ القرن الرابع للهجرة ما يكشف عن القيمة الكبرى للكتب المصحَّحة المُوَثَّقة التي أصبحت عمدة السماع والرواية ، حتى آلَ الأمرُ إلى مجرّد وجادات على حدّ تعبير الحافظ ابن كثير .

---

(٣٠) مقدمة ابن الصلاح (ط دمشق) : ص ٨٧ ، وعنه الباعث الحثيث (الطبعة الثانية) : ص ١٢٨ .

(٣١) سبق لي بحث عن السماع بالإفادة عند المحدّثين ؛ نشرتُه في مجلة المجمع بدمشق (المجلد ٥٠ / ج ٣ / ص ٦٣٨ وما بعدها) .

حتى الإجازة - وهي من أنواع الرواية - ليست عند التحقيق أكثر من وِجادةٍ بإذن . قال أحمد محمد شاكر رحمه الله[٣٢] : « والوِجادة الجيّدة التي يطمئنّ إليها قلب الناظر ، لاتقلّ في الثقة عن الإجازة بأنواعها ، لأن الإجازة - على حقيقتها - إنما هي وِجادة معها إذنٌ من الشيخ بالرواية ، ولن تجد في هذه الأزمان مَن يروي شيئاً من الكتب بالسماع ، إنما هي إجازاتٌ كلّها ، إلا فيما ندر .

قال : والكتب الأصول الأمّهات - في السُنّة وغيرها - تواترتْ روايتُها إلى مؤلفيها بالوِجادة ، ومختلف الأصول العتيقة الخطّية الموثوق بها ، ولا يتشكّك في هذا إلا غافلٌ عن دقّة المعنى في الرواية والوِجادة ، أو مُتعنّتٌ لا تُقنعه حجّة » .

فإذا كان الأمر كذلك ، فما الشروط التي تصحّ بها الرواية بالوِجادة ؟ لقد اشترطوا لذلك شرطين أساسيّن ؛ هما : الثقة بصحة النسبة أولاً ، ثم الثقة بصحة النسخة ثانياً . فلا تصح الوِجادة إلا بأن يثق القارئ « بأن الكتاب الذي ينقل منه ثابت النسبة إلى مؤلّفه »[٣٣] ، ولا تصح كذلك إلا بصحة النسخة المنقول عنها . قال

(٣٢) الباعث الحثيث (الطبعة الثانية) : ص ١٣١ .
(٣٣) المصدر السابق : ص ١٣٠ .

ابن الصلاح في المقـدمـة[٣٤] : « وإذا أراد أن ينقل من كتـابٍ منسوبٍ إلى مصنّف فـلا يقـلْ : قـال فـلان كـذا وكـذا ، إلا إذا وثـق بصحـة النسخة ، بأن قابلها هو أو ثقةٌ غيره بأصول متعدّدة » .

قلت : وهذا مـا يُسمّى في قواعـد التحقيق اليوم : « توثيق النصّ نسبةً ومادّة »[٣٥] .

وبعـد ؛ فـإن أحلى تعبيرٍ عن الرجـوع بـالروايـة اليـوم إلى نهـج السلف الصالح ، مع البعد عن الـدعوى العريضـة في كلمـة التحقيق ، هو ماأثبتهُ العلاّمـة الأستـاذ محمود محمـد شـاكر حفظـه الله تحت عنوان « طبقات فحول الشعراء » لمحمد بن سلاّم الجُمحي ؛ إذ كتب : « قرأه وشرحـه » . فـالقراءة خير تعبيرٍ عن الصـدق في تحمّـل العلم ؛ إذ قرأه لنفسـه أولاً . ثم هي خير تعبيرٍ عن الصـدق في نشره ؛ إذ قرأه للنـاس آخراً . ثم قام بشرحه ؛ وهو من تمام العمل في النشر كما قدّمنا . ولعلهـا أن تكون سُنّةً حسنة ؛ له أجرُها وأجرُ مَن عمل بها ؛ إنْ شاء الله .

---

(٣٤) مقدمة ابن الصلاح (ط دمشق) : ص ٨٧ .

(٣٥) مقَررات لجنـة وضع مشروع أُسس تحقيـق التراث العربي ومنـاهجـه (بغـداد ١٩٨٠ م) : ص ٦ .

٨ - صفات المحقق

ليس التحقيق أمراً هيّناً فيغدو نُهزة المُختلس ، إنه عند المكابدة أَشَقُّ على النفس من تصنيف كتاب جديد ، وهو ما فرض على المشتغل في هذا المجال شروطاً لا بدّ من توفّرها فيه ليستقيم له عمله . هذه الصفات بعضها علمي والآخر خُلقي ، لكنّ التوكيد على الجانب الخُلقي لازمٌ قبل كل شيء ؛ لأن العمل العلمي في جوهره عمل أخلاقي .

أبرزُ هذه الصفات : الأمانة والصبر . إن الأمانة في أداء النصّ صحيحاً بلا تزيّد أو نقصان تقتضي المحقق سخاءً بالجهد والوقت ، وصبراً على العمل بلا حساب .

أما المؤهلات العلمية فهي التمكّن من العلم الذي يخوض غماره ، والخبرة بالعمل الذي يمارسه ، وحُسن الفهم لما يقرؤه .

ولقد أجملَ أبو حاتم بن حِبّان هذه المعاني بألطف عبارة - حين ذكر شروط الاحتجاج برواية الراوي ؛ في مقدمة المسند الصحيح - فكان منها[٣٦] : « الصدق في الحديث ، والعقل بما يُحدّث ، والعلم بما يُحيل من معاني ما يروي » .

---

(٣٦) صحيح ابن حِبّان : ١ / ١١٢ .

٩ ـ المحقِّق والمصنِّف

إن استحكام الصلة ما بين صاحب الأثر والراوية عنه شرطٌ أساسي للثقة بصحة الرواية ، ولهذا كان التلقي المباشر عن أصحاب الآثار عمدةً في الرواية عنهم . أما اليوم وقد انقطعتْ أسباب الرواية المعروفة وأصبح ما يُنشر من كتب التراث مجرّد وجادات ، فقد غدَتْ معايشة المصنّف في الأثر الذي خلّفه هي البديل الحقيقي للتلقي المباشر عنه . على أن هذه المعايشة تتطلب أشياء وأشياء :

إنها تتطلّب من المحقق أولاً فكراً منسجماً مع فكر المصنّف ، ومعرفةً قريبةً من معرفته ، أو على الأقلّ إدراكاً واعياً لأفكار المصنّف وآرائه .

ثم إنها تقتضي المحقق أن ينطلق من بداية العمل ليعايش المصنّف نفسه ، لا أن يتخاذل ليعايش النُسخ ، وربما كان بعضها ضعيف الصلة بالمصنّف ، وربما كان بعضها عائقاً دونه .

ثم إنها تستوجب التتبّع الدقيق لمنهج المصنّف في عمله : في نقله واختصاره ، في اختياره وردّه ، في تفرّده ومتابعته .

بذلك كلّه يغدو المحقّق وثيق الصلة بالمصنّف ، مُحسناً للفهم عنه ، قادراً على مواصلته ، صادقاً في أداء عبارته ، مُبِيْناً في شرح إشارته ، وكأنما ينطق بلسانه ، ويترجم عن فكره بين الناس .

١٠ ـ المحقِّق ومصادر الكتاب

معرفة مصادر الكتاب ليست لازمة للمقابلة فحسب ، ولا هي ضرورية للتثبت من النص فقط . إنها معرفةٌ بحقيقة الكتاب كلّه : بعناصر بنائه ، بمنهج المؤلف فيه .

بل إن الخبرة بالمصادر يجب أن تتجاوز الكتاب المحقَّق إلى ينابيع العلم الذي يتصل به الكتاب ، فعلى المحقِّق أن يكون على بيّنةٍ من مصادر العلم الذي يعمل فيه بصورةٍ عامة ، قبل أن يتفحّص مصادر الكتاب بخاصة ؛ وهذا مثال : إن بحثاً في « رواة المغازي والسِيَر عن محمد بن إسحاق »[٣٧] قد أفدتُ منه كثيراً في التعرّف إلى موارد ابن عساكر في المغازي بخاصة ، كما يمكن أن يُفيد في الوقت نفسه في الكشف عن موارد سائر المصنّفين في هذا المجال . وكذلك نرى أن الخبرة بمنابع الأخبار ومساربها تمهّد السبيل أمام المحقّق ليعرف ماذا أفاد منها المصنّف ؟ وكيف أفاد ؟

وبهذه المناسبة قد يحسن التنبيه إلى جملة أمور :

أولاً : يُلاحَظ على الكثرة الكاثرة من كتب مؤرخينا غلبة الجمع مع قلّة التحقيق . صحيحٌ أن القاعدة المشهورة عند المحدّثين ـ ومعظم

---

(٣٧) بحث كنتُ نشرتُه في مجلة المجمع بدمشق (المجلد ٥٦ / ج ٣ / ص٥٣٣ ـ ٦٠٩) .

المحدّثين مؤرّخون - تقول : « قَمِّشْ ثم فَتِّشْ » ، لكنّ نفراً غير قليلٍ من المؤرّخين قد وقفوا عند حدود التقميش ، وألقَوْا على غيرهم أعباء التفتيش . وقد يلفتُ النظرَ إلى ذلك إشارات « التضبيب أو التمريض » التي يلحظها القارئ في أثناء تلك الكتب بين السطور ، وقد تأتي أحياناً من غير تصحيح . ثم هنالك أمثلة أخرى أكتفي منها بهذا المثال :

جمع أبو زكريا يحي بن مَنْدَه (ت ٥١١) جزءاً في ترجمة الإمام أبي القاسم الطبراني[٣٨] ، فأورد في أثنائه ثَبَتاً بأسماء مصنّفات الطبراني ، ويبدو من مراجعة هذا الثَبَت أن جامعه اقتصر فيه على سرد الأسماء من غير توضيح أو تصحيح ، حتى إن بعضها مُكرَّر وبعضها مُحرَّف . جاء الذهبي فنقل بعضاً من ذاك الثَبَت في ترجمته للطبراني في سير أعلام النبلاء ، ولم يُكلّف نفسه هو الآخر إضافة أي توضيحٍ أو تصحيح .

فهذا ما يفرض على المحقّقين اليوم متابعة البحث والتدقيق في النصوص المنقولة ، وقد يُعينهم على ذلك اتساع دائرة المنشور من التراث ، وتوفّر الوسائل المُعينة على الانتفاع بالمخطوطات ، وكم ترك الأول للآخر !

---

(٣٨) فرغتُ من تحقيقه بحمد الله : وأرجو الله أن يُيسِّر نشره عمّا قريب .

ثانياً : على المحقِّق - في أثناء المعارضة بالمصدر المنقول منه - انتقاء أوثق النُسخ من ذاك المصدر ، فليست كل نسخةٍ من كتابٍ تصلح للمقابلة ؛ وبخاصة الطبعات السقيمة من تلك الكتب .

ثالثاً : ثم إن على المحقِّق أيضاً الانتباه إلى التفاوت الذي قد يقع بين النُسخ تبعاً لاختلاف الطُرق إلى المؤلف ، فقد تختلف النسخة التي بين يدي المحقّق عن النسخة التي نَقَلَ عنها المصنّف باختلاف الإسناد إلى مؤلف ذاك المصدر ، وهذا ما يجب أن يكون في الحسبان .

١١ - درس النُسخ

درس النُسخ باب واسع ، لستُ الآن بصدد بحثه بصورة شاملة فتلك قصةٌ تطول ، إنما أودّ أن أقصر الكلام فيه على جانب هامّ منه فيما أعتقد ، وهو الدلائل الباطنة في تناسب النسخ ، فأعرض باختصار ما أفادتنيه التجربة في هذا المجال ، ذلك لأن تاريخ ابن عساكر بمجلداته الكثيرة ونُسخه المتعدّدة ، بل القطع المتناثرة من نُسخه في أرجاء العالم ، تجعل منه أكبر معرض لهذا المشكل فيما علمت .

ولقد سبق برغستراسر إلى الحديث عن الدلائل الباطنة في تناسب النُسخ[٣٩] ، فذكر بعض الأمثلة عن الإخلال والسَّقْط ،

---

(٣٩) محاضرات برغستراسر : ٢٢ - ٢٦ .

والتقديم والتأخير ، والأخطاء والتلفيق ، لكنّ الأمر قد يبدو أكثر تعقيداً ممّا ذكر برغستراسر ؛ وهذا البيان :

أولاً : من المفروض حين توجد النسخة الأمّ من الكتاب ـ أو من أحد أجزائه إذا كان كبيراً ـ أن تنقل سائر النُسخ عنها ؛ إما مباشرةً أو بالتسلسل فيما بينها . لكنني رأيتُ في بعض الأجزاء من تاريخ ابن عساكر أمراً مختلفاً ؛ إذ انعزلت النسخة الأمّ التي كتبها القاسم بن عساكر على حِدَةٍ ، على حين تبعتْ سائر النُسخ نسخة الحافظ البَرْزالي ، وهي فرع من الأصل . ولقد بدا هذا الأمر واضحاً في حواشي الجزء المطبوع وفيه تراجم « عاصم ـ عائذ » ، إذ سحبتْ « ب » ـ وهي رمز نسخة البرزالي ـ سائر الرموز خلفها ، وتردّدت بكثرة عبارة : « كذا في صل ـ يعني النسخة الأمّ ـ وفي باقي الأصول .. » . وقد ازدادت هذه الظاهرة رسوخاً بتأييد أجزاء أخرى من التاريخ لها .

ولعل المقارنة بين نسختَيْ القاسم والبَرْزالي تبيّن أسباب هذا الإعراض : نسخة القاسم ظاهرة الصعوبة ، فهي خالية من النقط إلا لِماماً ، وخط القاسم فيها رديء ، وهوامش الصفحات تعجّ بالملحقات المرصوصة رصّاً . على حين تجد نسخة البرزالي واضحة الإعجام والشكل ، حسنة الخطّ ، وقد نزلتْ فيها الملحقات في أماكنها

المناسبة . هذا بالإضافة إلى أن البرزالي قد عارض نسخته بالأصل ، وقرأها في مجالس السماع في المسجد الجامع بدمشق على بعض أصحاب المصنّف نفسه ، مما جعل ضبطه للنصّ محكماً موثوقاً . وكذلك أصبحت النسختان أشبه شيء بالمسودّة والمبيضّة ، وغدتْ نسخة البَرْزالي أمّاً من دون أمّها ، فتبعتها النُسخ التالية .

ثانياً : ومن الدلائل اللطيفة في الكشف عن الأصل والفرع في بعض النُسخ ، ما قد يظهر فيها من وهم ناسخ الفرع في قراءة خط ناسخ الأصل ، بسبب خصائص مُعيّنة في خط ناسخ الأصل . والمثال على ذلك ماظهر من توافق أربع نُسخ من تاريخ ابن عساكر - في بعض الأجزاء - في أخطاء منشؤها سوء فهم خط البرزالي المَغربي ، فهو يرسم الكاف قريبة جداً من الطاء ؛ بهذا الشكل « لـطـ » فكان أن أجمعتْ تلك النسخ - في بعض المواضع - على رسم الطاء في موضع الكاف ، والمثال على ذلك ماورد في الجزء المذكور آنفاً ؛ ففيه هذه العبارة : « إن أخاك يحكّها من المصحف » - يعني المعوَّذتين - تحرّفتْ في تلك النُسخ إلى هذه الكلمات المبهمة : « إن أحاط يحطها من المصحف »[٤٠] .

على أن الطريف في الأمر أن يتكرر الغلط عينه بعد قليل فلا

---

(٤٠) تاريخ مدينة دمشق : جزء « عاصم - عائذ » ص ٤ / س ١١ و ٢١ .

يُنتبه إليه ولا يُستدرك ؛ إذ ورد في الصفحة التالية قوله : « حَطٌّ في نفسي أو صدري مسحٌ على الخُفَّين بعد الغائط والبول »[٤١] والصواب : حَكٌّ ، أي تخالجَ ، ومنه الحديث : « البِرُّ حُسْنُ الخُلُق ، والإثمُ ما حَكَّ في نفسك وكرهتَ أن يطّلع عليه الناس »[٤٢] .

هذا إلى جملة أخطاء من هذا النوع : كتبديل الفاء بالباء ، والقاف بالفاء ؛ لأن البرزالي يضع النقطة تحت الفاء ، ويضع نقطةً واحدة فوق القاف ، على طريقة الرسم المغربي ؛ فتنقلب الفاء عنده لتصبح باءً في النُسخ التابعة ، وهكذا .

ثالثاً : وقد يبدو دقيقاً أحياناً تعليل التوافق والتعارض في النُسخ بآنٍ واحد ؛ من ذلك ماظهر في جزءٍ قريب من المذكور أولاً ، إذ وقع سَقْطٌ - بمقدار ورقة - في موضعين منه ، فاختلفتْ بداية السقط ونهايته في تلك النُسخ عمّا في نسخة البرزالي[٤٣] ، مما يُثبت أن أصل تلك النُسخ التابعة مُباين لنسخة البرزالي . فإذا ماأضفنا إلى ذلك ماثبتَ لنا آنفاً من تبعية تلك النُسخ لخط البرزالي في الوقت نفسه ، كان الاستنتاج المفروض هو أن تلك النُسخ قد نقلتْ من فرعٍ

(٤١) المصدر السابق : ص ٥ / س ٢٢ .

(٤٢) أساس البلاغة ، والنهاية في غريب الحديث ، واللسان (حكك) .

(٤٣) انظر (الحاشية الرابعة / ص ٢٢ ، ثم الحاشية الأولى / ص ١٠١) من الجزء المطبوع ؛ وفيه تراجم « عبد الله بن جابر - عبد الله بن زيد » .

على نسخة البرزالي ، فهذا هو التفسير المناسب لتوافق النُسخ فيما بينها من جهة ، وتعارضها مع الأصل من جهة ثانية .

رابعاً : ولا ريب في أن من دلائل تفرّع نسخة حديثة من أخرى قديمة ثبوت التوافق بين النسختين في الخرم والسقط والبياض . لكنْ قد يكون البياض مختلفاً بعض الاختلاف ، وهو مع ذلك دليلٌ على التفرع برغم الاختلاف ؛ ذلك حين يكون البياض في النسخة الأصل ناشئاً من تَحاتٍّ الورق أو من الأَرَضة ، فهو يتّسع في ذلك الموضع بمرور الزمن ، على حين هو ثابت في النسخة الفرع على الشكل الذي كان عليه حين النقل . والمثال على ذلك نسخة البرزالي ونسخة « ييل » من تاريخ ابن عساكر .

فقد كشفت المقارنة بين أحد أجزاء نسخة البرزالي وأحد أجزاء نسخة « ييل » أن نسخة البرزالي هي الأصل المباشر لنسخة « ييل » في ذلك الجزء ، ثبتَ في الفرع صورة ما في الأصل بكل جزئياتها إلا في المواضع التي ذكرنا ؛ ذلك لأن ناسخ نسخة « ييل » كان يُلاحق البياض في نسخة البرزالي فينقل ما استطاع قراءته من حواشي البياض . وحين المقارنة بين مُصوَّرتَيْ النسختين تَبَيَّنَ بعضُ الفروق في تلك المواضع ، وأن بعض الكلمات التي ثبتتْ في نسخة « ييل » سقطتْ من نسخة البرزالي ، والسبب في ذلك هو أن آثار الأَرَضة قد

اتّسعتْ في نسخة البرزالي خلال (٢٧١) سنةً ، وهي المدة الواقعة مابين نَسْخ نسخة « ييل » في سنة (١٠٩٥ هـ) وتصوير نسخة البرزالي في سنة (١٣٦٦ هـ) ، فكان الفرق في البياض بين النسختين - في تلك المواضع - دليلاً على التبعية من جهة ، وعلى التلف الذي حاق بالأصل من جهة ثانية .

هذا غيضٌ من فيض من حديث النُسخ ومعاني اتفاقها وافتراقها ، نودُّ أن لا ندعه قبل التنبيه إلى وجوب التأنّي في الدرس ، والتريُّث في إصدار الأحكام . أقول هذا وبين يديّ مثال قريب ؛ إنه :
« تاريخ الإسلام وليس سير أعلام النبلاء . شعيب » .

بهذه اللهجة الجازمة حكم الأستاذ شعيب الأرنؤوط - المشرف على تحقيق كتاب السِيَر - على جزءٍ من الكتاب المذكور أنه ليس من الكتاب ، فأثبتَ هذه العبارة على الغلاف الداخلي للمجلد الثامن عشر من سير أعلام النُبلاء - مصوّرة المجمع بدمشق - فأسقط بالتالي ذكر هذا المجلد من مقدمة التحقيق[٤٤] ، وهو بلا ريب قطعة من كتاب السير ، سأحاول وصفها في الموضع المناسب من البحث إن شاء الله .

وأعجبُ من ذا أن يستغرق وصف نُسختين من نُسخ الكتاب

(٤٤) سير أعلام النبلاء (ط مؤسسة الرسالة) ج ١ / ص١٥٤ من المقدمة .

وهما نسخة الهند ، ومصوّرة المجمع بدمشق بضعة أسطر فحسب[٤٥] ، بل لا تكاد ترى في وصف النُسخ أثراً لما كنّا بصدد الحديث عنه من تناسب النُسخ وصلة ما بين الواحدة والأخرى ، وأخشى أن يكون التعجّل باعثاً للمزيد من مثل هذه الأحكام ، وحافزاً على التخفّف واطّراح مالا ينبغي اطّراحه من تكاليف العمل وأسبابه .

وقد يسأل سائل : ماجدوى الفرع مع وجود الأصل ؟ وما فائدة النُسخ الضعيفة إلى جانب النُسخ القيّمة ؟ الحقّ أنه لا يجوز اطراح النُسخ مهما كانت الأسباب ، فقد يحتفظ الفرع بما بليَ من الأصل أو ضاع منه ، وقد تُقَدِّمُ النُسخ باجتماعها في موضع وافتراقها في آخر مفاتيح احتمالات أو حلاً لمشكلات ، أو على الأقلّ تُفسح المجال أمام المحقّق لاختيار القراءة المناسبة حيثما احتمل الرسم أكثر من قراءة .

وبعد ؛ مازال في النفس من حديث النُسخ بقيةٌ للقول : يجب أن يكون نظر المحقق إلى النُسخ حصيفاً ؛ يعرف نسب كل نسخة قدر استطاعته ، ويعرف خصائص كلٍّ منها ومزاياها وعيوبها ، وأن يتيقَّظ لما في النُسخ ـ والأمّ منها بخاصة ـ من إشارات التضبيب والتصحيح والتقديم والتأخير والتجزئة والمقابلة ، فيكون شديد الحساسية بها والتأثّر لها .

---

(٤٥) أودّ التنبيه بهذه المناسبة إلى بحث مفصّل عن نُسخ تاريخ ابن عساكر قد توفّرتْ أسبابه لديّ وأسأل الله العون على اكتماله ونشره .

ثم إن على المحقق أن يتعرّف نهج كل ناسخ ومقدار كفايته العلمية ، فيعرف مقدار ضبطه في الأداء وعيوبه في الوقت نفسه . فمثلاً البرزالي - صاحب النسخة المعروفة من تاريخ ابن عساكر - ناسخ من الطراز الأول ضابط مُتْقِن ، لكنه يُدركه التعب أحياناً فتتوالى غلطاته تباعاً ، حتى رأيتُ له مرةً ثلاث غلطات في صفحة واحدة . وناسخ نسخة الظاهرية الثانية من التاريخ المذكور - نسخة أسعد باشا العظم - على شيءٍ من ثقافة ، يُحسن القراءة أحياناً فيُصلح غلط الأصل الذي نقل منه .

ولعل أبرز ما يجب الاهتمام به بعد ذلك هو درس خطوط الناسخين[٤٦] ؛ وبخاصة ناسخ النسخة الأمّ . فإذا ما استطاع المحقق أن

---

(٤٦) ولقد سبق الأستاذ الدكتور شاكر الفحام إلى الحديث عن درس خطوط الناسخين في بحوثه القيّمة حول ديوان بشار بن بُرد ، ومن تمام الفائدة بهذه المناسبة أن نورد عبارته بنصّها ؛ قال :

« إنّ لكل ناسخٍ طريقةً في الكتابة والخط يحسنُ بالمحقق أن يُطيل تأمُّلها ليخرج من إلفه إلى إلفها ، يعتادها ويقرأ طبق رسمها ، بعد أن يتهدّى إلى النهج الذي التزمه الناسخ في تصوير الحروف ، ووضع النُقط والشكل ، وكتابة الهمزة والألف ، وما يتصل بذلك كلّه . فإذا فعل ذلك خطا بقدمٍ ثابتة الخطوة الأولى في طريق التحقيق » .

(انظر : وقفة مع ديوان بشار ، ثم جملة ملاحظ تتناول نص ديوان بشار - في مجلة المجمع بدمشق : المجلد ٥٤ / ج ١ / ص ٧٢ ، ثم المجلد ٥٦ / ج ٣ / ص ٦٤٠) .

يعرف قواعد الإملاء في رسم كل ناسخ ، وأن يفهم مصطلح كلٍّ منهم وإشاراته ، أمكنه حينذاك أن يقرأ بدقّة ، وأن يكون على ثقةٍ من قراءته . ولعل أفضل الوسائل لإدراك هذا المطلب هو صنع فهرس صغير لتحديد المظاهر المتميّزة في رسوم النسّاخ ؛ وبخاصةٍ ناسخ النسخة الأمّ . وقد اصطنعتُ لنفسي فهرساً من هذا النوع ، سجّلتُ فيه مصطلح البرزالي في الرسم وقواعد إملائه ، فتمكنتُ بإذن الله من قراءة خطه المغربي قراءةً صحيحة ، وتمييز إشاراته في الإهمال والإعجام والشكل ، بل إن درس خط البرزالي أضاء السبيل لفهم بعض أخطاء النُسخ المتفرّعة من نسخته كما مرَّ آنفاً .

وكذلك نرى أن درس النُسخ يجعل المحقِّق على بيِّنةٍ من أمره ، يعرف ما يأخذ من النُسخ وما يَدَع ، ولعله إذا أحسَنَ الأخْذَ أن يُحسن بعد ذلك الأداء .

١٢ ـ التحقيق والآثار

المخطوطات آثار من الآثار ، ومن هنا اتخذ العمل في التحقيق صبغةً أثريةً في بعض الأحيان .

من ذلك مثلاً ما يظهر في بعض المخطوطات من نزع غلافاتها ، للتخلّص من عبارات الوقف أو التملُّك المثبتة عليها ، بل ربّما زُيِّفتْ بعض العنوانات والتواريخ لتسهيل السرقة والانتحال . يُضاف إلى

ذلك ماقد يبدو من تلفيق بعض النُسخ بخطوط غريبة ، أو فشوّ الأَرَضة والتحاتّ في الورق ونصول الحبر ، مما يترك آثاراً سيّئة على المخطوطات .

هذه المظاهر وما شاكلها قد تطرح على المحقّق ظنوناً ومشكلات ، مَثَلُ الباحث فيها كمثل صاحب الآثار ، لا بدّ له من التنقيب هنا وهناك ، حتى تجتمع لديه الإرهاصات التي تنتهي به إلى الكشوف .

وبهذه المناسبة أودّ أن أعرض ظاهرةً تلفتُ النظَر مرّتْ بي في تاريخ ابن عساكر ؛ إذ تبيَّنَ في أثناء ترجمة « عبد الله بن جعفر ذي الجناحين » أن ورقةً قد نُزعتْ من نسخة البرزالي ، ونُزع معها الورقة المقابلة من فرع نسخة البرزالي ، الذي كان مصدراً للنُسخ المتأخرة فيما بعد[47] ، بل لحظتُ شيئاً أبعد مدىً من ذلك ؛ إذ سُوِّد أيضاً على السطر المقابل لتلك الورقة من مختصر التاريخ لابن منظور ، مما يكشف عن محاولةٍ منظمة لحذف أخبارٍ بأعيانها من هذا التاريخ ، كما يكشف في الوقت نفسه عن اجتماع النُسخ المذكورة في مكان واحد بحيث استطاعت تلك الجهة تنفيذ رغبتها في تلك النُسخ كلّها .

---

(٤٧) انظر جزء « عبد الله بن جابر ـ عبد الله بن زيد » ص ٢٢ / الحاشية برقم ٤ ، ثم انظر ما مضى (ص ٣٨ ـ ٣٩) .

وإذن لابدّ من السؤال : هل كانت هذه الحادثة فذّة أو نادرةً في هذا الكتاب ، أو أنها وراء اختفاء أشياء وأشياء من التاريخ الكبير ؟ ثم هل هذا هو السرّ الوحيد في الكتاب ، أو أن ثمة أسراراً مُحيّرة انطوت عليها بطون المجلدات الثمانين ، وقد صارت أضعافاً مضاعفة مع تكاثر نُسخ التاريخ ؟!

١٣ ـ مشكلات القراءة

مشكلات القراءة كثيرة ومتنوعة ، وهي لكثرتها وتنوعها تخرج عن حدّ القاعدة العامّة ، فلا بدّ من دراسةٍ خاصة لكل حالة خاصة ، تنتهي بالمحقق إلى تصوّر مُعيَّن للمشكلة ، عليه يبني منهجه في حلّ الإشكال . ثم إن المحقِّق إزاء المشكلة الواحدة أمام عدة احتمالات ، لابدّ له من أخذها بعين الاعتبار في أثناء المعالجة . وقد يذكّرنا هذا الموقف من المشكلات بما كان أشار إليه « لانسون » في منهج البحث في الأدب وتاريخه إذ قال[٤٨] :

« ليست هناك مناهج تصلح لكل شيء ، وإنما هناك مبادئ عامة وفيما عدا ذلك فكلّ مشكلة خاصة لا تُحَلُّ إلا بمنهجٍ خاصّ يوضع لها ، تبعاً لطبيعة وقائعها ، والصعوبات التي تثيرها » .

(٤٨) منهج البحث في الأدب واللغة : لانسون ـ ماييه . ترجمة محمد مندور (ص ٥٤) .

ولعل أول ما يشغل بال المحقق حين النظر في مشكلةٍ من المشكلات ، هو أن يعرف مصدر الخلل الذي يعالجه ، هل هو تحريف الناسخ ؟ أو سهو المصنّف ؟ أو غلط المورد الذي استقى منه المؤلف ؟ فهو يتتبَّع الخطأ من حيث وجده ، وما يزال يرتفع به البحث ، حتى يقف على مصدر الخطأ ، ويكشف الصواب في الوقت نفسه .

ولقد كان المحدِّثون سبّاقين إلى هذا اللون من البحث الناقد ، أطلقوا عليه اسم « الاعتبار » في المصطلح ؛ قال أبو حاتم بن حِبّان في مقدمة المسند الصحيح[٤٩] :

« وإني أُمثِّل للاعتبار مثالاً يُستدرَك به ماوراءه : كأنّا جئنا إلى حمّاد بن سَلَمة ، فرأيناه روى خبراً عن أيوب عن ابن سِيْرين عن أبي هُريرة عن النبي ﷺ ، لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب . فالذي يلزمنا فيه التوقّف عن جَرْحه ، والاعتبار بما روى غيره من أقرانه . فيجب أن نبدأ فننظر هذا الخبر : هل رواه أصحاب حمّاد عنه ، أو رجلٌ واحد منهم وحده ؟ فإن وُجِد أصحابُه قد رَوَوْهُ عُلم أنّ هذا قد حدّث به حمّاد ، وإنْ وُجد ذلك من رواية ضعيفٍ عنه ، أُلْزِقَ ذلك بذلك الراوي دونه . فمتى صحّ أنه روى عن أيوب

(٤٩) صحيح ابن حِبّان : ج ١ / ١١٧ ـ ١١٨ من المقدمة .

مالم يُتابَعْ عليه ، يجب أن يُتَوَقَّف فيه ولا يُلْزَقَ بـه الوَهَنُ بل يُنْظَرُ : هل روى أحدٌ هذا الخبر من الثقات عن ابن سِيْرين غير أيوب ؟ فـإن وُجد ذلك عُلم أن الخبر له أصلٌ يَرْجع إليه . وإنْ لم يوجد ماوصفنـا ، نُظر حينئذٍ : هل روى أحدٌ هـذا الخبر عن أبي هريرة غيرُ ابن سِيْرين من الثقات ؟ فـإنْ وُجـد ذلـك عُلم أن الخبر لـه أصل . وإنْ لم يوجـد مـاقلنـا ، نُظر : هـل روى أحـدٌ هـذا الخبر عن النبي ﷺ غيرُ أبي هُريرة ؟ فـإنْ وجـد ذلـك صحَّ أن الخبر لـه أصلٌ . ومتى عُـدِمَ ذلـك والخبرُ في نفسه يخـالف الأصول الثلاثـة ، عُلم أن الخبر موضوعٌ لاشـك فيه ، وأن ناقله الذي تفرَّد به هو الذي وضعه . هذا حُكم الاعتبار بين النقَلَةِ في الروايات » .

قلت : وهذا التتبُّع المنهجي الدقيق هو ماينبغي اتباعه أيضـاً في الكشف عن علـل النصـوص ومصـادر تلـك العلـل ، وسـأعرض بعض النماذج لتطبيق قاعدة الاعتبار على المشكلات :

المثال الأول : ورد في ترجمة أبي عُبيدة بن الجرّاح - في سير أعلام النبلاء : « أن مُعاذاً سمع رجلاً يقول : لو كان خالد بن الوليد مـا كان الناس دركون ، وذلك في حصر أبي عُبيدة » .

كلمـة « دركـون » لامعنى لهـا هنـا ؛ فهي مُصحَّفـة بـلا ريب .

فلنرجعْ إذن إلى المصدر الذي نقل منه الذهبي هذا الخبر ـ وهو تاريخ ابن عساكر ـ فنجد فيه التالي :

« لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس ذوكون » .

وإذا ما بحثنا عن مصدر ابن عساكر في هذا الخبر فإننا نجده في طبقات ابن سعد ؛ ففيها :

« لو كان خالد بن الوليد ماكان بالبأس ذوكون »[٥٠] .

وكذلك نرى أن منشأ الخطأ في كتاب السِيَر إنما كان تصحيف الناسخ ، وأن الصواب ماثبتَ في تاريخ ابن عساكر ، وأيّده فيه المصدر الأصلي وهو طبقات ابن سعد .

على أن مطبوعة الطبقات لم تخلُ من خطأ آخر لا علاقة له بالمشكلة التي نحن بصددها ؛ إذ استحالت كلمة « بالناس » إلى « بالبأس » وهو تصحيف ظاهر ، وسنتابع بحث المشكلة عمّا قريب[٥١] .

---

(٥٠) انظر : سير أعلام النبلاء (مصورة المجمع) مج ٣ / ل ٦ أ / س ٥ ، وتاريخ مدينة دمشق (عاصم ـ عائذ) ص ٣٠٧ / س ١٠ ، وطبقات ابن سعد (ط بيروت) ج ٣ / ص ٤١٤ / س ٢ .

(٥١) انظر ماسيأتي (ص ٥١) وما بعدها .

المثال الثاني : ورد في ترجمة أبي القاسم الطبراني - في سير أعلام النبلاء :

« قال أبو زكريا يحيى بن مَنْدَه : سمعتُ مشايخنا يقولون ، ممن يعتمد عليهم يقولون : أملى أبو القاسم الطبراني حديث عكرمة في الرؤية .. »

والعبارة نفسها في تاريخ الإسلام : « قال أبو زكريا يحيى بن مَنْدَه الحافظ : سمعت مشايخنا يقولون ، ممن يعتمد عليهم : أملى الطبراني حديث عكرمة في الرؤية .. » .

فإذا ما رجعنا إلى جزء ابن مَنْدَه في ترجمة الطبراني(٥٢) وجدناه يقول : « سَمعتُ مشايخنا رحمة الله عليهم يقولون : سمعنا ممن يُعتمد عليهم يقولون : أملى .. » .

وإذن فالسبب في هذه المشكلة هو الاختصار المُخِلّ من الذهبي نفسه ؛ إذ سقطتْ كلمة « سمعنا » من مُختصرِه لجزء ابن مَنْدَه ؛ فسقطتْ بالتالي من السِيَر وتاريخ الإسلام .

---

(٥٢) قمتُ والحمد لله بتحقيقه ، مع جملة نصوص أخرى في ترجمة الطبراني ، وأرجو الله أن يُيسّر نشرها في كتاب مستقلّ . وانظر سير أعلام النبلاء (مصوّرة المجمع بدمشق) ج ١٠ / ل ١٧٤ / ب ، وتاريخ الإسلام (مصوّرة المجمع أيضاً) ل ٦٥ / ب .

المثـال الثـالث : في ترجمــة عبــد الله بن سَـلاَم ـ في سير أعـلام النبلاء :

« عن خَرَشَة بن الحُرّ قال : قدمتُ المدينةَ ، فجلستُ إلى أَشْيِخَـةٍ في المسجد » .

جمع شيخ على أَشْيِخَة غير صحيح ، والصواب : « شِيْخَـة » بكسرٍ فسكون ، أو بكسرٍ ففتح .

فإذا مارجعنا إلى تاريخ ابن عساكر وجدنـا الخبر نفسـه ؛ وفيـه كلمـة « أشيخـة » بـإثبـات الألف . ثم إذا مـاارتفعنـا إلى المورد الـذي استقى منه ابنُ عساكر ـ وهو مسند أحمد ـ وجدنـاها بـإثبـات الألف أيضـاً . ثم نخرج إلى المصـادر الأخرى فنجـد الخبر بـإسنـاده في مُسنـد الكشّي ، وسنن ابن ماجه ، والمعجم الكبير للطبراني[٥٣] ، وفيها بإثبات الألف كذلك ، ماعدا سنن ابن مَاجَه ففيها « شيخة » على الصواب .

يُستنتج من ذلـك أن الخطـأ في السِيَر ليس من النـاسـخ ولا من

---

(٥٣) انظر : سير أعلام النبلاء (ج ٣ / ل ٢١٠ / أ / س ١٠) ، وتـاريخ ابن عسـاكر (نسخــة ب / مـج ٧ / ل ١٥٣ ب / س ١٥) ، ومسنــد أحمــد ٥ / ٤٥٢ ، والمنتخب من مسند عبد بن حُميد الكشي (نسخـة الظـاهريـة) ق ٧٣ ، وسنن ابن مـاجـه ج ٢ / ص ١٢٩١ ، والمعجم الكبير للطبراني (نسخـة الظـاهريــة) ق ٢٢٢ .

الذهبي ، وإنما هو خطأ شائع قبل الذهبي ، يدخل في نطاق ما يُسمّى « لغة المحدِّثين » ، وقد مرَّ بنا آنفاً أن « لأهل الحديث لغةً ، ولأهل العربية لغةً ، ولغةُ أهل العربية أَقْيَسُ »[٥٤] .

هذه الغلطة مرَّ عليها الأستاذ إبراهيم الأبياري ، ثم الأستاذ شعيب الأرنؤوط[٥٥] ، فأصلحاها في متن الكتاب من غير إشارةٍ في الحاشية إلى ما كان في الأصل ، ولقد كان حريّاً بهما أن يفعلا ، وها قد تبيَّن أنها لم تكن فلتةً من سبق قلمٍ ، أو نادرةً من سهوٍ عارض .

وكذلك يبدو مقدار الفائدة التي يجنيها المحقّق من استعمال « الاعتبار » في حلّ المشكلات التي تواجهه في قراءة النصّ . لكنّ ذلك وحده غير كافٍ ، ولابدّ من إضافة بعض التنبيهات في هذا الشأن .

التنبيه الأول : لا يجوز خلط الروايات بدعوى الإصلاح :

لا حاجة إلى إعادة القول في شأن الرواية وتفاوت الروايات فذلك أمرٌ مفروغ منه ، إنما الخشية من أن ينساق المرء بدافع ما قد يتراءى له من خطأ في النصّ مع الرغبة في إصلاحه إلى تجاوز حدود

---

(٥٤) الكفاية للخطيب البغدادي ٢٨٠ .

(٥٥) سير أعلام النبلاء (ط دار المعارف : ج ٢ / ص ٣٠٢) ؛ (ط مؤسسة الرسالة : ج ٢ / ص ٤٢١) .

الروايات والخلط بينها على نحوٍ ما ، والمثال على ذلك ماسلف في النموذج الأول : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس دركون »[٥٦] ، إذ انتهى البحث إلى أن هذه العبارة المُحرَّفة في سير أعلام النبلاء ترجع في أصلها إلى رواية ابن سعد في الطبقات ، وأنها وردتْ في الطبقات المطبوعة مُحرَّفةً من جانب آخر ؛ هكذا : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالبأس ذوكون » ، وأن الصواب قد ورد فيما نقله ابن عساكر من طبقات ابن سعد بريئاً من الخطأ في الموضعين ؛ هكذا : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس ذوكون » .

ومع ذلك فقد ذهب المحقّقون في حلّ الإشكال ـ في السِيَر ـ طرائق قِدَداً . أما الدكتور صلاح الدين المنجّد فقد أثبتَ أولاً عبارة الطبقات المطبوعة : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالبأس ذوكون » ، ثم عاد ـ في تصحيح الجزء الأول من السِيَر ـ فرأى أن الصواب : « ما كان الناس يدوكون » أي يقعون في اختلاطٍ من أمرهم وخصومة وشرّ . وهذه رواية ثانية للخبر ؛ أوردها البخاري في التاريخ الصغير ، ونقلها عنه ابنُ عساكر ، وأشار إليها الذهبي في السير[٥٧] .

(٥٦) انظر مامضى (ص ٤٨) .

(٥٧) انظر سير أعلام النبلاء (ط دار المعارف) ج ١ / ص ١٠ ، وطبقات ابن سعد (ط بيروت) ج ٣ / ص ٤١٤ ، ومجلة معهد المخطوطات العربية (مج ٣ / ج ١ / ص ١٧٧) . ثم انظر التاريخ الصغير للبخاري (ط الهند : ص ٣٢) (ط القاهرة ١ / ٥٨) ، وتاريخ مدينة دمشق ؛ جزء (عاصم ـ =

وأما الدكتور شوقي ضيف فقد تناول عبارة الطبقات المطبوعة فراح يصبّها في قالب رواية البخاري مُبيِّناً وجه تصحيفها ؛ وكأنه لم يخطر بباله أنهما روايتان متمايزتان[٥٨] .

وأما الأستاذ شعيب الأرنؤوط فقد ارتأى للمشكلة حلاً آخر ؛ إذ ارتجل للكلمة المُحرَّفة في السِيَر رسماً جديداً ؛ وهو ما سنتناوله في التنبيه التالي .

وبعد ؛ ليس من شأننا في هذا المقام تصحيح رواية وتخطئة رواية ، ولا من همّنا التماس التأويل لأيٍّ منهما . إنما الغرض التنبيه إلى اجتناب الخلط أو الارتجال في أثناء تصحيح الروايات ـ وقدوتُنا في هذا نهج أسلافنا الأثبات في الحفاظ على لفظ الرواية بدقّة ـ وعلى ذلك فلا مناص من إثبات رواية الطبقات كما وردتْ في تاريخ ابن

= عائذ) ص ٣٠٧ / س ٣ ، وسير أعلام النبلاء (مصوّرة المجمع بدمشق) مج ٣ / ل ٦ أ / س ٦ .

وبهذه المناسبة فإن عبارة البخاري في التاريخ الصغير لم تخلُ من شائبة التصحيف أيضاً ؛ فقد أحجم ابن عساكر عن نقل كلمة « يدوكون » وأشار إليها بهذه الصورة : « لو كان خالد بن الوليد ما كان الناس ـ وذكرَ كلمة » ، على حين صارت هذه الكلمة في النسختين المطبوعتين من التاريخ الصغير : « يدركون » وهو تصحيف ظاهر .

(٥٨) البحث الأدبي للدكتور شوقي ضيف (ط ١٩٧٢ م) : ص ١٩٨ .

عساكر ، وإذا ماكان للمحقّق بعض ريبٍ فيها فلا مانع من البوح به في التعليق بالحاشية .

وبالمناسبة نودّ أن لانَدَع هذا التنبيه قبل أن نختمه باقتراح :

لقد تبيَّنَ من تاريخ ابن عساكر أن ثمة روايةً أخرى لطبقات ابن سعد ـ تختلف عن رواية النسخة المطبوعة ـ هي رواية أبي بكر بن أبي الدنيا عن ابن سعد[٥٩] . وتبيّن كذلك أن لمسند أبي يَعْلَى الموصلي روايتين اثنتين : الأولى رواية أبي عمرو بن حمدان[٦٠] عنه ؛ وماتزال نسختها موجودة . والثانية رواية أبي بكر بن المقرئ[٦١] عنه ؛

(٥٩) قد تحسنُ الإشارة هنا إلى أن الذهبي ـ وهو ينقل العبارة الآنفة الذكر ـ إنما كان يختصر ماورد في تاريخ ابن عساكر ، وأن ابن عساكر كان ينقل من طبقات ابن سعد برواية النسخة المطبوعة .

(٦٠) هو المحدّث الثقة أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري النيسابوري (٢٨٣ ـ ٣٧٦) ، كان كذلك من القرّاء والنحويين ، وله السماعات الصحيحة والأصول المتقنة . مُتَرْجَم في : سير أعلام النبلاء (مج ١٠ / ل ٢٣٦ ـ ٢٣٧) ، وتاريخ سزكين (النسخة المعرَّبة / ط أولى : ١ / ٥٠٣) وفيه ذكر لمصادر ترجمته .

(٦١) هو الحافظ الجوّال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن المقرئ الأصبهاني (٢٨٥ ـ ٣٨١) ، كان صديق الصاحب بن عَبَّاد وخازن كتبه . سمع مالا يُحصى كثرةً ، وصنَّف لنفسه ، وروى كتباً كباراً . مُتَرْجَم في : سير أعلام النبلاء (مج ١٠ /ل٢٤٧ ـ ٢٤٩) ، وتاريخ سزكين (١ /٥٠٥) وفيه ذكر لمصادر ترجمته .

ولا نعرف بعدُ شيئاً عن نسختها . ثم ظهر من البحث في رواة المغازي والسِيَر عن محمد بن إسحاق[٦٢] أن ثمة نسخاً كثيرة منها ؛ تختلف باختلاف رواتها . وقد نُشر بعض تلك الكتب ، فهل أعلنَ المنشورُ منها عن إسناد نسخته بصورةٍ تهيّئ الأذهان ـ أذهان عامّة القراء ـ لانتظار رواياتٍ أخرى ؟

هذا من ناحية ، ومن ناحيةٍ ثانية : فإن المقدِّمات التي يكتبها المحقّقون في مطالع الكتب عادةً قد أَخَّرَتْ ما حقُّه التقديم ؛ ذلك أنك ترى إسناد المخطوطة على الغلاف الخارجي تحت العنوان مباشرةً ، على حين تراجعت أسانيد الرواية في النُسخ المطبوعة إلى ما بعد مُقدّمات التحقيق الطويلة ، فأضحت غائبةً وهي حاضرة .

وإذن فلماذا لا يعود الأمر إلى نصابه بإثبات رواية الكتاب تحت العنوان ؛ وعلى الغلاف الداخلي على الأقلّ ؟ لقد آن الأوان ليعرف كل قارئ منذ اللحظة الأولى سند النسخة التي يقرأ ، وبذلك يعود للرواية بعض حقّها من الذكر بإذن الله .

---

(٦٢) بحث كنتُ نشرتُه في مجلة المجمع بدمشق (المجلد ٥٦ / ج ٣ / ص ٥٢٣ وما بعدها) .

التنبيه الثاني : لا يجوز إصلاح التصحيف بما لا يسمح به الرسم :

من المعروف أن معظم التصحيف في الكتب العربية إنما ينشأ من تشابه صور بعض الحروف أو تقارب رسومها ، بحيث تخفى على الناسخ أحياناً فيخطئ في القراءة ، فيكتب غير ما في الأصل . من هنا كان على المحقِّق وهو يقوم بردّ المُصحَّف إلى أصله أن يتقيّد بالهيكل العامّ للرسم ، فلا يخرج عن حدوده أو يُغيّر معالمه ، فإنه لو فعل ذلك كان إصلاحه باطلاً وغدا ارتجالاً لرسمٍ جديد لا وجود له في الأصل . والمثال على ذلك العبارة المذكورة في التنبيه الأول : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس ذوكون » ، صُحّفتْ في سير أعلام النبلاء فانقلبتْ « ذوكون » إلى « دركون » ، فجاء الأستاذ الأرنؤوط فجعلها « دوك » فازدادت بعداً على بعد[٦٣] .

والمثال على ذلك أيضاً ما صنع محقِّق المُغني في الضعفاء للذهبي ، إذ وجد اسم « خميس الحَوْزي » مصحّفاً في الميزان ولسانه إلى « خميس الجوزي » ، فجعله « خميس الجَوْني » فزاده بعداً[٦٤] .

---

(٦٣) سير أعلام النبلاء (ط مؤسسة الرسالة) ١ / ١٦ .

(٦٤) المغني في الضعفاء (بتحقيق الدكتور نور الدين عتر) ٢ / ٥٤٨ ، وانظر سؤالات الحافظ السِلَفي لخميس الحَوْزي (ص ٦) .

التنبيه الثالث : لا يجوز التهاون في الضبط اعتماداً على ضبط الآخرين :

قد يظفر المحقّق بنسخةٍ نفيسة مقروءة على المصنِّف أو مُقَابَلَةٍ بأصله ، وقد يظفر بنسخةٍ قيّمة قرأها وضبطها علماء معروفون ، فيدفعه ذلك إلى أن يثق بها ثقةً عظيمة . فإذا ما وجد في تلك النُسخ بعض الكلمات قد ضُبطتْ بالشكل ، ورُسم فوقها « صح » صغيرة ، فعند ذلك لا يُساوره ريبٌ في صحة ذاك الضبط ، ولا يخطر بباله أن يتساءل عنه أو يبحث فيه .

لكنّ التحقيق يهدي إلى أمرٍ آخر ، إنه يدعو إلى اجتناب الثقة العمياء بالآخرين وضبطهم مهما كانت الثقة بهم عظيمة ، فهم بشرٌ من البشر ، غير معصومين من الخطأ . وعلى ذلك فلا عبرة بضبطهم أحياناً ، حتى ولا مع توكيده بـ « صح » أحياناً أخرى ، وسأكتفي بعرض نماذج مختارة من تلك الأوهام :

المثال الأول : ما ورد في النسخة الأمّ من سير أعلام النبلاء للذهبي - في ترجمة أبي القاسم الطبراني ؛ في ذكر مشيخته : إبراهيم بن محمد بن بزّه الصنعاني[٦٥] . ضُبطتْ كلمة « بزّه » بفتحة فوق الباء

(٦٥) سير أعلام النبلاء (نسخة أحمد الثالث) ج ١٠ / ل ١٧٣ ب / السطر الرابع من الأسفل .

وشـدّة فوق الـزاي وبجـانبهـا « صـح » صغيرة . على حين الصـواب : « برّه » بـالراء المهملـة لاغير ، كما في الإكمال لابن مـاكـولا ١ / ٢٥٤ ، والمشتبـه للـذهبي نفســه (ص ٥٦) ، والتبصير لابن حجر ١ / ٧٤ ، ومراجع أخرى ..

المثال الثاني : ماورد في المغني للـذهبي في ضبـط هـذا الاسم[٦٦] : « عروَة بن أذَنـة ، من رؤوس الخـوارج » . ضُبطت كلمــة « أَذَنــة » بفتحـة فوق الـذال ، وأخرى فوق النون ، وفوقهما « صـح » . مـع أن الصواب : « أُدَيَّـة » كسُميَّـة . ثبت ذلـك في الاشتقـاق ٢١٩ ، وجمهرة الأنســاب ٢٢٣ ، والإكمال ١ / ٤٨ ، واللســان والقــامـوس (أدي) ، والتبصير ١ / ١١ .

المثـال الثـالث : مـاورد في خـلاصـة الخـزرجي في ضبـط هــذا الاسم[٦٧] : « عمرو بن هشـام الحـدّاني ؛ بضم المهملــة » . والصـواب : « الحرَّاني » بفتــح الحــاء والراء المشــدَّدة ؛ كما في الجرح والتعـــديــل ٣ / ١ / ٢٦٨ ، والتهذيب ٨ / ١١٣ ، والتقريب .

ثم لاعبرة بسماع أصل على فـلان أو فـلان من العلمـاء المعروفين ،

---

(٦٦) المغني في الضعفـاء (بتحقيـق الـدكتـور نـور الـدين عتر) : ج ٢ / ص ٤٣٢ / رقم ٤٠٩٣ ، وسأُفرد لهذا الكتاب القيّم مقالاً إن شاء الله .

(٦٧) خلاصة الخزرجي (ط حلب ١٣٩١ هـ) : ص ٢٩٤ / س ١٨ .

فقد غدا بعض السماع ـ عند المتأخرين بخاصة ـ رسوماً خاوية ، عبَّر الذهبي عن ذلك تعبيراً مؤثراً إذ قال[٦٨] :

« دعنا من هذا كلّه ، فليس طلب الحديث اليوم على الوضع المتعارف من حيِّز طلب العلم ، بل اصطلاحٌ وطلب أسانيد عالية ، وأخذٌ عن شيخٍ لا يعي ، وتسميعٌ لطفلٍ يلعب ولا يفهم ، أو لرضيعٍ يبكي ، أو لفقيهٍ يتحدّث مع حَدَث ، أو آخر ينسخ . وفاضلهُم مشغول عن الحديث بكتابة الأسماء أو بالنعاس . والقارئ إن كان له مشاركة فليس عنده من الفضيلة أكثر من قراءة ما في الجزء ، سواءٌ تصحّف عليه الاسم ، أو اختلط[٦٩] المتن ، أو كان من الموضوعات » .

ومن طريف ما رأيتُ في هذا الأمر ماسجّله كاتب الطباق بآخر بعض مجلدات السنن للبيهقي ؛ قال[٧٠] :

« وسمع هذا المجلَّد طائفةٌ كانوا يتحدثون في بعض المجالس حالة السماع منهم ... وسمع هذا المجلَّد طائفةٌ كان النوم يعتريهم حالة السماع أحياناً منهم ... »

---

(٦٨) سير أعلام النبلاء (مصورة المجمع) : ج ٦ / ل ٥٥ أ ، (ط مؤسسة الرسالة) : ج ٧ / ص ١٦٧ .

(٦٩) في الأصل والمطبوعة : « اختبط » وهو تصحيف .

(٧٠) السنن الكبرى للبيهقي : ٨ / ٣٤٨ ـ ٣٤٩ .

وبعد ؛ ليس الغرضُ من إيراد ماأوردتُ الانتقاصَ أو التطاول ؛ فالقوم أجَلُّ في القلب وأملأُ في العين . إنما الغرضُ إيقاظُ هِمم المحقّقين في أيامنا إلى تحمّل واجباتهم وإتقان أعمالهم ، وأن لا يكونوا عيالاً على الأسلاف وجهودهم ، فمهمّة التحقيق تقتضي اليقظة المستمرّة والبحث الدائب للتثبّت من كل خطوة ؛ وكم ترك الأول للآخر !

وبهذه المناسبة لابدّ من الإشارة أيضاً إلى أن ذاك الضبط وتلك التصحيحات تبقى ثقةً وحجّةً ، مالم تتعارض مع مانصّتْ عليه كتب المشتبه ، أو ثبتتْ صحته بالدلائل الصريحة .

التنبيه الرابع : لا يجوز في القراءة قَصْرُ النظر على موضع الإشكال وحده ، وإنما ينبغي مع ذلك النظر فيما قبله وبعده ؛ ففي ذلك تسديدٌ للقارئ ، وإرشادٌ إلى الوجه الصحيح الذي يتناسب وسياق الكلام .

والمثال على ذلك : عنوان ترجمة في تاريخ ابن عساكر وردَ على النحو التالي : « عبد الله بن حوالة أبو حوالة ويُقال أبو محمد كذلك كناه أبو حسان الزيادي الأزدي له صحبة » . فالعنوان بهذه الصورة يوحي بأن (الزيادي الأزدي) نعتان مترادفان لأبي حسّان المذكور

قبلهما ، وهو مادعا إلى رسمهما متصلين في الجزء المطبوع[٧١] . لكن سائر الترجمة ـ بعد صفحتين ـ أفاد غير ذلك ؛ إذ تكرّر ذكر « عبد الله بن حوالة الأزدي » أكثر من مرة ؛ فتبيّن أن الصواب في نظم العنوان هكذا : « عبد الله بن حوالة ، أبو حوالة . ويُقال أبو محمد ـ كذلك كناه أبو حسان الزيادي ـ الأزدي . له صحبة » .

المثال الثاني : عنوان آخر في تهذيب التحبير[٧٢] ورد بهذه الصورة : « أبو بكر بنيمان بن أبي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن جمانة الهمذاني الجماني من أهل همذان » . سارعت المحققة إلى ضبط نسبته « الجماني » من الأنساب للسمعاني ، فضبطته بضمة فوق الجيم وشدّة فوق الميم ، وسجّلت في الحاشية هذا التعليق : « الجُمّاني : هذه النسبة إلى الجُمّة ، يعني بها الشعر الذي في مقدمة الرأس . الأنساب ٣ / ٣٢٦ » . وفاتَها إمعان النظر في سياق العنوان ، وأن وجود (جمانة) قبل

(٧١) تاريخ مدينة دمشق : « عبد الله بن جابر ـ عبد الله بن زيد » ص ٢١٦ و ٩٩٠ .

(٧٢) نشرته منيرة ناجي سالم ، في العراق سنة ١٩٧٥ م ، باسم « التحبير في المعجم الكبير » للسمعاني . وهذا العنوان للكتاب المطبوع أكبر من حقيقة أصله المحفوظ في خزانة المكتبة الظاهرية بدمشق . وقد قمتُ بدرس الأصل ثم بالاستدراك على المطبوع في مقالين نُشرا في مجلة المجمع بدمشق (المجلد ٤٨ / ج ٢ / ص ٣٧١ ـ ٣٨٠ ، ثم المجلد ٥٥ / ج ١ / ص ١٤٩ ـ ١٦٣) . وانظر الخطأ المذكور أعلاه في المطبوع (١ / ١٤١) ، والمقالة الثانية المشار إليها آنفاً .

(الجماني) يشير بوضوح إلى أنها نسبة إلى الجدّ . ولو بحثتْ في كتب المشتبه لوجدت اسم جَدِّهِ « جِمانة » بكسر الجيم ، في التبصير ١ / ٤٥٣ ، وتاج العروس (جمن) ، بل صرّح صاحب التاج بأن « جمانة ككتابة » . وعلى ذلك فهو الجِماني وليس الجُمّاني ، والتعليق باطل .

التنبيه الخامس : لا يجوز الاعتماد في القراءة على المصوَّرات فحسب :

شاع في عالم التحقيق اليوم استعمال الرقائق « المِكروفِلْم » والمصوَّرات للنُسخ على نطاقٍ واسع ؛ بحيث غدتْ عمدة المحقّقين في أعمالهم . والحقّ أن هذه المصوَّرات قد أدَّتْ خدماتٍ جُلَّى للمحقِّقين إذ وضعتْ بين أيديهم كلّ ما يحتاجون إليه من النُسخ الأصلية بأيسر سبيل . لكنها مع ذلك ليست وافيةً بالغرض تماماً ؛ بحيث تُغني عن الحاجة إلى مراجعة الأصل ؛ وذلك لعدّة أسبابٍ ؛ منها :

أولاً - إن تفاوت لون الحبر لا يظهر في الصورة :

من المعلوم أن كل ما قد يُحشى بين السطور أو يُضاف من الشكل أو يُكتب في حواشي الصفحات - بعد الفراغ من كتابة الأصل بمدَّةٍ - لا بدّ من أن يظهر في الأصل بلونٍ مختلفٍ بعض الاختلاف ؛ بسبب تفاوت ألوان المداد وتباين تاريخ الكتابة . لكنه في الصورة يظهر

بلونٍ واحد ، وبذلك تغدو المصوَّرة مُضلِّلةً للمحقِّق أحياناً ؛ إذ تُسدل الستار على التفاوت في الألوان ، فلا يستطيع أن يُميّز ما هو أصيلٌ في النسخة ممّا هو دخيل ، وقد يزداد الأمر تعقيداً حين تكون القرائن الخارجية مضطربةً ، بل إن بعض التفاوت الدقيق لا يمكن الكشف عنه ـ في الأصل نفسه ـ بسهولة .

والمثال على ذلك ما بدا على غلاف مخطوطة الظاهرية من كتاب الضعفاء للجُوْزَجَاني[٧٣] من تعديل ، فقد كان أصل العنوان :

« كتاب أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني في أحوال الرجال » .

ثم أُضيف إليه من فوقه : « النصف الثاني من » ، وأُقحم فيه كلمة « الشجرة » فرُسِمتْ بداخل الباء الطويلة من (كتاب) ، وزيد حرف اللام على (أبي) ، فصار العنوان هكذا :

« النصف الثاني من كتاب الشجرة لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزَجاني في أحوال الرجال » . ثم كُتب تحت العنوان بحرفٍ دقيق : « أفرده منه السِلَفي » .

ومن المؤكد أن هذا التعديل قد طرأ على النسخة بعد كتابتها

---

(٧٣) فرغتُ من تحقيقه بحمد الله ؛ وأرجو أن يُيسّر الله نشره عمّا قريب .

بمدّة ، بدليل أن السماعات الموجودة بآخر النسخة قد خَلَت تماماً من ذكر « الشجرة » ومن الإشارة إلى أنه نصف كتاب .

نعم كانت الزيادات المُقحمة على العنوان مرسومةً بحروفٍ أصغر ، لكنها في الصورة تبدو منسجمة مع الأصل تماماً ، وكأنها من تفنّن الناسخ في رسم العنوان .

الشيء الوحيد الذي نَبَّهَ إلى هذا الإقحام هو تفاوت لون الحبر على الغلاف ما بين الأسود والبنّي الغامق ، بل قد يحتاج كشف هذا التفاوت إلى شيء من التروّي وإمعان النظر ، وكأني بالأستاذ الفاضل كان على عجلةٍ من الأمر إذ سجَّل اسم الكتاب في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية : « الشجرة في أحوال الرجال » ، فشاعت التسمية وتناقلها الآخرون[٧٤] .

ثانياً ـ إن الخطوط الباهتة في الأصل لا تظهر في الصورة ؛ وبذلك يضيع قسمٌ من النصّ الأصلي .

ثالثاً ـ إن الحواشي الدقيقة قد تبدو غامضةً أو مطموسة في

---

(٧٤) انظر المنتخب من مخطوطات الحديث للأستاذ محمد ناصر الدين الألباني (ص ٢٥٠) ، وتاريخ التراث العربي للدكتور فؤاد سزكين (النسخة المعرَّبة / الطبعة الأولى / ص ٣٥٢) ، وموارد الخطيب البغدادي للدكتور أكرم العمري (ص ٣٢٠) .

الصـورة ؛ بسبب صغر حجمها ولـزّهـا بعضهـا إلى بعض ، وبـذلــك تصعب قراءتها وقد تتعذّر .

وكـذلـك نرى أن الاعتماد في القراءة على المصوَّرات قـد يُوقـع في مـآزق وأوهـام ، ولا غنى للمحقّق عن الرجوع إلى الأصـول المخطـوطـة يستشيرها في حلّ المشكلات .

١٤ ـ الحواشي والتعليقات

التعليقات معرض جهد المحقِّق ومعيار خبرتـه وبراعتـه في الوقت نفسـه ، وقـد يحسنُ التنبيـهُ أولاً إلى أنـه لا عبرة بطـول التعليقـات أو قصرهـا ، إنما العبرة بفـائـدتهـا طـالتْ أم قصرتْ ، فمتى اشتملتْ على الفـائـدة حَسُنَتْ وخَفَّتْ على القـارئ ولو بلغتْ سطـوراً عـدّة ، ومتى عَريتْ من الفائدة صارت لغواً ثقيلاً ولو كانت بضع كلمات .

بعد هذه المقدمة الوجيزة نودُّ أن نستعرض بعضاً من العنـاصر التي تتألف منها التعليقات :

أولاً ـ إثبات فروق النُسخ :

إن إثبات فروق النُسخ لا يتمّ جزافاً من غير قاعدة ، إنـه قبل كل شيء مبنيّ على درس النُسـخ الـذي يُبيّن تنـاسبهـا فيا بينهـا وتسلسـل مراتبها ، كما يُحدّد في الوقت نفسه قيمة كل نسخـة ونوع العطـاء الـذي

تُقدّمه . وعلى ذلك فموقف المحقّق من إثبات الفروق بين النُسخ يختلف تبعاً لاختلاف قِيَمها وعلاقاتها بعضها ببعض .

ثم إنه محدودٌ بحدود ما يُجدي من الفروق ؛ أي بتقديم وجوه مناسبة لقراءة الأصل ، أما التصحيفات والأخطاء التي تتناثر من أقلام النُسّاخ ؛ فما الفائدة في ذكرها ؟!

وهنا تبرز لدينا مسألة القراءة المختارة التي توضع في المتن ، والقراءات الثانوية التي توضع في الحاشية . الحقّ أن القراءة المختارة تكون ـ في معظم الأحيان ـ محدودةً بحدود النسخة المختارة ؛ إذ لا غنى للمحقّق عن اختيار نسخةٍ يعتمدها في القراءة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

وسواءٌ اختار المحقّق ـ في الإشكالات التي تعترضه ـ قراءة النسخة المعتمدة لديه ، أم اختار قراءة نسخةٍ أخرى ، فإن عليه تعليل اختياره في الحالين . ثم ينبغي عليه اجتناب التحكّم في الاختيار ، فمن الخير له ـ حين تستعصي المشكلة على الحلّ ، أو حين يكون لديه أدنى ريبٍ في الاختيار ـ أن يُثبت في المتن رسم النسخة المعتمدة ، ويضع في الحاشية رسوم النُسخ الأخرى كما وردتْ ، ويترك الحلّ لجمهرة القرّاء ، وفوق كلِّ ذي علمٍ عليم .

ثانياً ـ التخريج والتعريف :

ويجب هنا المبادرة إلى التحذير من الإفراط أو التفريط الذي قد يقع في هذا المجال بخاصة ، فهناك كتبٌ زخرتْ حواشيها بتراجم الأعلام لأدنى مناسبة ، وأخرى خَلَتْ حتى من ضبطها على الأقلّ . وهناك كتبٌ اكتظّت حواشيها بالتخريجات حتى أوشك كتاب التاريخ أن يستحيل مُسْنَداً في الحديث ، وأخرى خَلَتْ تماماً من تلك التخريجات . وقد لا ينقضي عجب القارئ وهو يقارن بين أجزاء من كتاب واحد ؛ إذ يجد إفراطاً من جانب يقابله تفريطٌ من جانب آخر (٧٥) . فينبغي إذن أن يجتنب المحقق استغلال الحواشي لملئها بالتخريج أو بالتعريف ، كما لا يصحّ في الوقت نفسه أن يضبط بالشكل عَلَماً ـ من المشتبه ـ في المتن ، دون أن يذكر في الحاشية مرجعه في ذاك الضبط .

ثالثا ـ توثيق النقول :

إن ذكر المصادر التي نقل منها المصنِّف مادّة كتابه ، ومعارضة نقوله بمصادرها الموجودة أمر مفيدٌ جداً في توثيق نصّ الكتاب

(٧٥) انظر مثلاً تاريخ مدينة دمشق : المجلدة العاشرة ، وجزء « عاصم ـ عائذ » . ثم انظر الأجزاء الثلاثة الأولى من سير أعلام النبلاء (طبعة دار المعارف) ؛ ونظائرها من (طبعة مؤسسة الرسالة) .

وتصحيحه ، وهو مادعا النخبة من محققي التراث اليوم إلى إقرار توصيةٍ خاصة بهذا الشأن[٧٦] .

رابعاً ـ الشرح والنقد :

وإن شرح ما يحتاج إلى شرحٍ من النصّ المحقَّق ، ونقد ما يستوجب النقد من عمل المصنِّف ، أركان أساسية في التحقيق ؛ لا بدّ من أن تظهر آثارها في التعليق ، وقد مضى الكلام عليها فيما سلف من البحث[٧٧] .

١٥ ـ النشر بتصوير المخطوطات

قطعت صناعة التصوير في الوقت الحاضر آماداً بعيدة في معارج الرقي والإتقان ، فانتشرت لذلك طباعة صور المخطوطات انتشاراً واسعاً لم تعهده من قبل ، وامتازت في الوقت نفسه بخصائص فنيّة عالية تجعل المطبوع من تلك المصوَّرات أشبه شيءٍ بالمرآة الصافية تظهر فيها صورة الأصل جليةً بكل ملامحها وتفصيلاتها ، حتى لقد استطاعت بعض دور النشر المختصة الحفاظَ على الألوان الأصلية في

---

(٧٦) انظر تقرير لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (الصادر عن وزارة الثقافة والإعلام في بغداد بتاريخ ٢٠ ـ ٢٩ / ٥ / ١٩٨٠ م) : ص ١٣ .

(٧٧) انظر ما مضى (ص ١٢ و ٢٢) .

الوثـائق والمخطوطـات ، بحيث تميّزت ألـوانُ الرسم في المصـوَّرات تبعـاً لامتيـازهـا في المخطوطـات ، وهو أمر مفيـد في مجـال التحقيق لمعرفـة المتون الأصلية للنصوص والإضافات اللاحقة بعد حين[٧٨] .

وقـد يحسنُ التنبيـهُ إلى أن التصوير عـونٌ على التحقيـق ، وليس بـديلاً منـه أو مُثبِّطـاً عنـه ؛ ذلـك لأنـه يضـع بين أيـدي المحققين كلّ مايحتاجونه من الموارد بصورةٍ تُمكّنهم من استقاء مادتها مباشرةً . وهو كذلك توثيقٌ لسلامـة التحقيق ؛ لأن وصول تلـك الأصول إلى أيـدي الدارسين والمحققين في آنٍ معـاً كفيلٌ بـإطلاع الأوّلين على حقيقـة عمل الآخرين في نشر تلك الأصول .

أمـا التعلُّل بصعـوبـة الحرف المخطـوط وسهـولـة الحرف المطبـوع فصحيحٌ لكنه قد لا يخلو من مبالغة ، بل إن بعضاً من المخطوطات قـد كُتب بخـــطٍّ رائـق يفـوق بجمالـــه الحرف المطبـوع . ثم إن جمهرة المخطـوطـات ـ إن لم يكن كلُّهـا ـ من حـاجـة ذوي الاختصـاص في الثقافة ؛ الذين قد عـانى بعضهم ؛ وسيُعـاني بعضهم الآخر بلا ريب ؛ مصاعب القراءة في المخطوطات .

(٧٨) أقيم بـدمشق من قريب ـ بعنـايـة وزارة الثقـافـة ؛ وبعـونٍ من بعض دور النشر النساوية ـ معرض للمخطوطـات المطبوعـة ، نُشر فيـه ثلاثون نسخـة مختـارة من مخطـوطـات شرقيـة وغربيـة ، مطبـوعـة بصُوَر تحكي الأصـل في الحجم والشكل واللون .

وخلاصة القول : إن التصوير فيما نرى وسيلة سريعة وأمينة في النشر ؛ إذا ماتوفّر لها ثلاثة شروط لاغنى عنها وهي : حُسن اختيار المخطوطة ، والتقديم لها بمقدمةٍ وافية ، وتذييلها بالفهارس المناسبة .

ومن حُسن الاختيار أن تكون النسخة فريدةً قديمة ؛ كما في صنيع الأستاذ الدكتور شاكر الفحام في جزءٍ من ديوان الفرزدق[٧٩] نشره مُصوَّراً عن مخطوطةٍ في الظاهرية تفردتْ بعدة مزايا ؛ أبرزُها أنها أقدم مخطوطةٍ وُجدت للديوان ؛ إذ يرجع تاريخ كتابتها إلى سنة (٣٣١) للهجرة أو ماقبلها . وقد شفعهُ بمقدمةٍ ضافيةٍ بسط فيها القول في وصف النسخة وبيان مزاياها وخصائص خط كاتبها ؛ مع الإشارة إلى كل ما يُمهِّد للدارسين سُبل الإفادة منها .

ومن حُسن الاختيار كذلك أن تكون النسخة تامةً جيّدة الخط مضبوطة ؛ كما في نسخة الظاهرية من « توضيح المشتبه » لابن ناصر الدين الدمشقي[٨٠] ، فالحق أن هذه المخطوطة لا يصحّ أن تُنشر بغير التصوير ؛ ذلك لأن العِلْم الذي تحمله ـ وهو المشتبه في الأسماء والأنساب ـ يتوقف على الضبط قبل كل شيء ، وهذه النسخة غاية في الضبط والإتقان ، فماذا يُفيد نسخُها وطبعُها غير إدخال تحريفاتٍ

---

(٧٩) صدر في مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ؛ سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .

(٨٠) نسخة في ثلاثة مجلدات ؛ برقم (تفسير ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٠) .

لا بدّ منها في أثناء النسخ أو الطبع ؟ وهو ما ينقص من قيمتها ويذهب ببعض فائدتها . ثم إن جمهرة الباحثين حين يرجعون إلى النسخة مُصوَّرةً جديرون بأن يستشعروا ثقةً واطمئناناً بما يقرؤون ، فلا يُخالطهم ريبٌ بأن ثَمّة خطأ أو تصحيفاً فيما ينقلون ويضبطون .

ومن حُسن الاختيار أيضاً أن تكون النسخة وحيدةً صعبة القراءة ؛ كما في مختصر ابن منظور لتاريخ ابن عساكر ؛ فلا يُؤمَنُ على المحقق أن يتعسَّف في قراءته إنْ لم تُسعفه أصول التاريخ نفسه . زد على ذلك أن الحاجة إلى نشر المختصر ماسّة ، بل هو من تمام العمل في الأصل ، ولقد وددتُ لو ظهر مختصر ابن منظور مصوَّراً مقروناً بالفهارس الكافية ، ففي ذلك خير تمهيدٍ لنشر تاريخ ابن عساكر بتقريب مُجمل مادّته من أيدي الباحثين .

والكلام نفسه ينطبق على بعض الأجزاء من التاريخ نفسه[(٨١)] ، فإن اختيار بعض القطع النادرة من نُسخهِ ، وتصويرها مؤيّدةً بالفهارس التي تضع بين أيدي القرّاء مفاتيح فوائدها المنشودة ، سببٌ من جملة الأسباب التي ينبغي التوسّل بها لنشر هذا التاريخ الكبير ذي المجلدات الثمانين بالسرعة الممكنة .

---

(٨١) قام مجمع اللغة العربية بدمشق بتصوير جزءٍ من تاريخ ابن عساكر ، وثمة أجزاء أخرى جيّدة تستأهل التصوير .

إن فتح باب التصوير للمخطوطات ـ بالشروط المذكورة آنفاً ـ أمر مفيد للناشئين والمترّسين معاً في مجالات البحوث والتحقيق : يتعرّف به الناشئون معالجة المخطوطات القديمة ، ويتدرّبون على قراءتها وإلف خطوطها . ويرتاح له الآخرون الذين يرون بحقٍّ أن مُصوَّرةً قد أُحْسِنَ اختيارها وفَهْرَسَتُها أنفعُ بكثيرٍ من كتابٍ زعم ناشره أنه حقّقه ولعله كان قد مَحَقه .

١٦ ـ شروط النشرة العلمية

قد يتساءل المرء بعد كل ما مضى من قواعد وتنبيهات : هل يمكن للتحقيق في واقع الأمر أن يبلغ الغاية أو يستوفي كلَّ الشروط المطلوبة ؟ والجواب : لا ، لأن الكمال مُتعذّر ، بل يحسن التنبيه إلى أن الإفراط في التدقيق قد يصرف من جهد المحقق ووقته كلّ ثمين دون أن يعود عليه بالفائدة التي يرتجي ، وإن المُنْبَتَّ لا أرضاً قطعَ ولا ظهراً أبقى .

وقد يتخذ بعضهم من مصاعب التحقيق ذريعةً للدعوة إلى التحلّل من كل القيود فيقعون في الخطأ المقابل ؛ ذلك لأن إخراج كتب التراث محشوّة بالأغلاط العلمية والمطبعية ـ مهما كانت الحجّة المُسوِّغة ـ ما هو في الحقيقة إلا تزييفٌ للتراث ، لأن الغاية من النشر إشاعة الفائدة ، فأين الفائدة في منشورات مُضلِّلة للباحثين ؟!

الحق أن الإتقان أمر نسبيّ ، ولا يُكلّف الله نفساً إلا وُسْعَها . لكنّ ذلك لا يمنع من وضع بعض الشروط التي ينبغي توفرها لتكون النشرة موثوقاً بها ، وسأسرد فيما يلي - وبشيء من الاختصار - شروطاً ثلاثة للنشرة العلمية ؛ كان أعلنَ عنها برغستراسر ؛ وهي[٨٢] :

الشرط الأول : أن يكون عدد النُسخ التي بُنيت عليها النشرة كافياً بالنسبة إلى عدد النُسخ الخطية التي توجد الآن .

والشرط الثاني : أن يصف الناشر النُسخ التي استخدمها في نشر الكتاب ؛ وصفاً يُمكّن القارئ من مراجعتها وتقدير قيمتها .

والشرط الثالث : أن يقابلها بعناية تامة ؛ ويبيّن بكلامٍ صريح المذاهب المختلفة التي ذهب إليها في اختيار ما اختاره من اختلافات النُسخ . وأن لا يُغيِّر أو يُسقط شيئاً من النصّ دون أن يُنبّه القارئ عليه .

كانت تلك شروط برغستراسر ممن يودّ نشر الكتب العربية ؛ لكي تكون النشرة موثوقاً بها . وقد تبدو هذه الشروط - مع فائدتها - غير كافية ؛ وبخاصة ما تعلّق منها بعمل التحقيق بالذات ؛ إذ إن المقابلة عمل آلي ، وقد تكون النُسخ التي حصلت للمحقق فروعاً ثانوية

---

(٨٢) أصول نقد النصوص ونشر الكتب : ١٢٥ .

تقاربتْ حظوظُها من التصحيف ، وقد تقع للمحقق نسخة وحيدة بخط المصنّف بلا نقط أو شكل . ثم إن بيان أسباب الاختيار قد يكون مدعاةً للريب في صحة النشرة كلّها إذا كثر الغلط من المحقق باختيار الخطأ على الصواب .

لا بدَّ إذن من معيار دقيق يمكن معه قبول عمل المحقق أو رفضه ، ولقد كان المحدّثون سبّاقين في هذا المجال ومُنصفين في الوقت نفسه حين أقرّوا ترك الرواية عن الراوي إذا أكثرَ الغلط[٨٣] ، وهو ما أفصح عنه الإمام أبو حاتم بن حبّان بقوله[٨٤] :

« ولا يستحقّ الإنسانُ تَرْكَ روايته حتى يكون منه من الخطاء ما يغلبُ صوابَه ، فإذا فَحُشَ ذلك منه وغَلَبَ على صوابه استحقّ مجانبةَ روايته » .

قلت : وكذلك الأمر بالنسبة للمحقق في زماننا ، يُقْبَلُ عملُه أو يُرَدُّ وفقاً لهذا المعيار الدقيق المُنصف ، وهل التحقيق سوى امتداد للرواية السالفة ؟

(٨٣) انظر كتاب المجروحين لابن حِبّان ١ / ٧٧ .

(٨٤) صحيح ابن حِبّان ١ / ١١٥ من المقدمة .

المحتوى

للمؤلف

كتب :

١ ـ شعر عمرو بن معدي كرب الزُبيدي (جمع وتحقيق) دمشق ١٩٧٤م (ويُعاد طبعه) .

٢ ـ سؤالات الحافظ السِلَفي (تحقيق) . دمشق ١٩٧٦ ثم ١٩٨٢م .

٣ ـ تاريخ مدينة دمشق « عبد الله بن جابر ـ عبد الله بن زيد » (تحقيق مشترك) دمشق ١٩٨١م .

٤ ـ تاريخ مدينة دمشق « عبد الله بن سبأ ـ عبد الله بن أبي عائشة (تحقيق) مُعدّ للطبع .

٥ ـ تاريخ مدينة دمشق « أحمد بن عُتبة ـ أحمد الحوراني (تحقيق مشترك) مُعدّ للطبع .

٦ ـ أبو القاسم الطبراني ـ نصوص وبحوث في سيرته وآثاره (دراسة وتحقيق) مُعدّ للطبع .

٧ ـ الضعفاء لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني (دراسة وتحقيق) مُعدّ للطبع .

٨ ـ الكنى للإمام مُسلم (دراسة وتقديم) مُعدّ للطبع .

بحوث :

١ ـ أحمد أمين من خلال كتابه فيض الخاطر ـ رسالة جامعية ـ كلية الآداب بجامعة دمشق ١٩٥٥م .

٢ ـ حول كتاب التحبير للسمعاني ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ـ الجزء الثاني من المجلد الثامن والأربعين .

٣ ـ السماع بالإفادة عند المحدِّثين ، مجلة المجمع بدمشق ـ الجزء الثالث من المجلد الخمسين .

٤ ـ ثَبَت مؤلفات ابن عساكر ـ في الكتاب الذي أصدرته وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية ؛ في ذكرى مرور تسعمائة سنة على ولادة أبي القاسم بن عساكر ـ دمشق ١٩٧٩م .

٥ ـ من تاريخ التاريخ الكبير ـ بحث في تجزئة تاريخ ابن عساكر ـ في الكتاب الذي ضمّ البحوث الملقاة في الاحتفال بمؤرخ دمشق الكبير ـ دمشق ١٩٧٩م (ثم اختارته مجلة التراث العربي بدمشق) .

٦ ـ عمرو بن معدي كرب الزُبيدي بين الحقيقة والأسطورة ، العدد الأول من مجلة الإكليل ـ صنعاء ١٩٨٠م .

٧ ـ بل هو تهذيب التحبير ، مجلة المجمع بدمشق ـ الجزء الأول من المجلد الخامس والخمسين .

٨ ـ ترجمة أبي القاسم الطبراني في الموسوعة الفلسطينية .

٩ ـ فوائد من معجم شيوخ الطبراني ، مجلة المجمع بدمشق ـ الجزء الثالث من المجلد الخامس والخمسين .

١٠ ـ رواة المغازي والسِير عن محمد بن إسحاق ، مجلة المجمع بدمشق ـ الجزء الثالث من المجلد السادس والخمسين .

١١ ـ توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي ، مجلة التراث العربي بدمشق ـ العدد التاسع ١٩٨٢م .

١٢ ـ إصلاح بعض الغلط في النسخة المطبوعة من التاريخ الكبير للبخاري ، مجلة عالم الكتب في الرياض (مُعدّ للنشر) .